ISSN 2789-4843

مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

مجلة علمية محكمة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية فرع المنطقة الوسطى

المجلد الرابع، العدد الثاني يوليو 2024 م

WWW.LFGS.LY

مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية – فرع المنطقة الوسطى

المجلد الرابع، العدد الثاني، يوليو 2024م

رئيس التحرير

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عبدالسلام أحمد الحاج	الاكاديمية الليبية/ بني وليد - ليبيا
د. عمر امحمد علي عنيبه	جامعة مصراتة - ليبيا
د. سليمان يحيى السبيعي	جامعة سرت - ليبيا
د. محمود أحمد زاقوب	جامعة الجفرة - ليبيا
د. بشير عبدالله بشير	المركز الوطني للأرصاد الجوية - ليبيا
د. علي مصطفى سليم	جامعة مصراتة - ليبيا
د. نوح محمد علي الصبابحة	جامعة اليرموك - الاردن
د. محمد عبدالمعتمد عبدالرسول	جامعة الوادي الجديد - مصر

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد عبدالحفيظ الواسع

مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية – فرع المنطقة الوسطى.

المجلد الرابع، العدد الثاني : يوليو 2024م

DOI: https://doi.org/10.37375/jlgs.v4i2

الموقع الإلكتروني للمجلة:

https://journal.su.edu.ly/index.php/jlgs
www.lfgs.ly

البريد الالكتروني:

Email: research@lfgs.ly
Email: jlgs@su.edu.ly

الدعم الفني والالكتروني:
أ . د. جمال سالم النعاس
د. صلاح محمد اجبارة م . سفيان سالم الشعالي

الغلاف من تصميم : أ. د. جمال سالم النعاس/ جامعة عمر المختار

دار الكتب الوطنية بنغازي - ليبيا

رقم الإيداع القانوني 557 / 2021م

ISSN 2789 - 4843

العنوان: الجمعية الجغرافية الليبية / فرع المنطقة الوسطى

مدينة سرت – ليبيا

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

جميع البحوث والآراء التي تنشر في المجلة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة.

أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة:

أ .د. منصور محمد الكيخيا	رئيس الجمعية الجغرافية الليبية
أ. د. مفتاح علي دخيل	نائب رئيس الجمعية الجغرافية الليبية
أ. د. أبوالقاسم محمد العزابي	جامعة طرابلس - ليبيا
أ. د. امحمد سيتي	جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا -الجزائر
أ. د. أنور فتح الله عبدالقادر اسماعيل	الاكاديمية الليبية/ درنة - ليبيا
أ. د. جمال سالم النعاس	جامعة عمر المختار - ليبيا
أ. د. جمعة رجب طنطيش	جامعة طرابلس - ليبيا
أ. د. جميل الحجري	جامعة منوبة - تونس
أ. د. حمزة علي أحمد خوالدة	الجامعة الأردنية - الأردن
أ. د. خالد محمد بن عمور	جامعة عمر المختار - ليبيا
أ. د. رشيدة نافع	جامعة الحسن الثاني - المغرب
أ. د. سميرة محمد العياطي	جامعة طرابلس - ليبيا
أ. د. عبدالحميد صالح بن خيال	جامعة بنغازي - ليبيا
أ. د. عبداللطيف حمود النافع	جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية-السعودية
أ. د. لطفي كمال عبده عزاز	جامعة المنوفية - مصر
أ. د. مازن عبدالرحمن جمعة الهيتي	جامعة الأنبار – العراق
أ. د. مجيد ملوك السامرائي	جامعة تكريت -العراق
أ. د. محمد حميميد محمد	الجامعة الاسمرية الإسلامية - ليبيا
أ. د. محمد مجدي مصطفى تراب	جامعة دمنهور - مصر
أ. د. مصطفى أحمد الفرجاني	جامعة الزاوية - ليبيا
أ. د. مصطفى منصور جهان	الاكاديمية الليبية/ مصراتة - ليبيا
أ. د. مفيدة أبوعجيلة بلق	الاكاديمية الليبية/ طرابلس - ليبيا
أ. د. ناجي عبدالله الزناتي	جامعة طرابلس - ليبيا
أ. د. نسرين علي السلامة	جامعة دمشق - سوريا
أ. د. الهادي البشير المغيربي	جامعة الزاوية - ليبيا
أ. د. الهادي عبدالسلام عليوان	جامعة المرقب - ليبيا

الزراعة التعاقدية لدعم تنمية وتطوير إنتاج الأراضي الزراعية واستدامتها دراسة حالة بلدية الزاوية الجنوب

https://doi.org/10.37375/jlgs.v4i2.2854

د. مصطفى عبد السلام الشيباني خلف الله.

أستاذ مساعد في الجغرافيا بقسم البيئة/ كليّة هندسة الموارد الطبيعيّة – بئر الغنم

جامعة الزاوية – ليبيا

m.khalfalla@zu.edu.ly

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الزراعة التعاقديّة، وأبرز مميّزاتها ومعوّقاتها، وما هي أهمّ متطلّبات تحقيق نجاحها، وعرضت بعض التجارب والممارسات الدوليّة في هذا الشأن، وفي سبيل تحقيق الدراسةِ أهدافَها اعتمدت المنهج الوصفيّ لتحليل جوانب الزراعة التعاقديّة واستنباط الحقائق، والمنهج التحليليّ لإعطاء صورةٍ واضحةٍ عن وصف الظاهرة كميّاً، وتحليل نتائج الاستبانة التي وزعت لاستطلاع رأي عيّنة من الحائزين الزراعيّين في بلدية الزاوية الجنوب حول بعض الموضوعات ذات الصلة بالزراعة التعاقديّة، وقد توصّلتِ الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج أهمّها: أنّ الزراعة التعاقديّة تمثل النظام الأكثر نجاحاً للإنتاج الزراعي النباتيّ والحيوانيّ، وإحداث نقلة نوعيّة في أوضاع الحائزين الزراعيّين، ودفع عمليّة التنمية وتحقيق الأمن الغذائيّ، كما استنتجت أنّ الوضع الحيازيّ ورغبات وميول الحائزين الزراعيّين في بلدية الزاوية الجنوب يشجّع على قيام الزراعة التعاقديّة بالمنطقة، كما تطرّقت إلى المعوّقات التي تحول دون نجاح الزراعة بالمنطقة، وإلى أهم المتطلّبات التي تساعد في تحقيقها ونجاحها.

الكلمات المفتاحيّة: الزراعة التعاقديّة، التنمية الزراعيّة المستدامة، الحيازة الزراعيّة، الحائز الزراعيّ، الزراعة المستدامة.

Vol. 4, Issue.2, July 2024
ISSN 2789 - 4843
Journal of Libya for Geographical Studies
المجلد 4 العدد 2 / يوليو 2024م
مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

Contract farming to support the development and improvement of agricultural land production and its sustainability: A case study of Al-Zawiyah Al-Janoub Municipality

https://doi.org/10.37375/jlgs.v4i2.2854

Dr. Mustafa Abdul Salam Al-Shaibani Khalafallah
Assistant Professor in Geography/ Faculty of Natural Resources Engineering
Bir Al-Ghanam / University of Al-Zawiyah - Libya
m.khalfalla@zu.edu.ly

Abstract:

This study aimed to shed light on the topic of contract farming, highlighting its features and obstacles, as well as the key requirements for its success. It presented some international experiences and practices in this regard. In order to achieve the study's objectives, a descriptive approach was adopted to analyze the aspects of contract farming and derive facts, as well as an analytical approach to provide a clear quantitative description of the phenomenon and analyze the survey results distributed to gather the opinions of a sample of agricultural landholders in Al-Zawiyah Al-Janoub Municipality on related topics of contract farming. The study concluded a number of results, the most important of which are: that contract farming represents the most successful system for plant and animal agricultural production, bringing about a qualitative shift in the conditions of agricultural landholders, driving development processes and achieving food security. It also inferred that the agricultural landholding situation and the desires and inclinations of agricultural landholders in Al-Zawiyah Al-Janoub Municipality encourage the implementation of contract farming in the region. The study also addressed the obstacles hindering the success of farming in the region, as well as the key requirements that help achieve and succeed in it.

***Keywords*:** Contract farming, sustainable agricultural development, agricultural tenure, agricultural holder, sustainable agriculture.

مقدّمة:

تُعتبر الزراعة أداةً تنمية حيويّة وخياراً قويّاً لتنشيط النموّ الاقتصاديّ، وتعزيز الأمن الغذائيّ، وخفض حدّة الفقر في البلدان النامية، والمصدر الرئيس لتوفير الغذاء، فهي مصدر دخل لحوالي 40% من مجموع سكّان العالم، وتوفّر فرص عمل لحوالي 65% من إجمالي القوى العاملة في البلدان النامية (الأمم المتّحدة، 2011، ص3)، وقد أشارت تقارير البنك الدوليّ لسنة 2008 إلى أنّ ثلاثة من كلّ أربعة فقراء العالم يعيش في مناطق ريفيّة بالبلدان النامية، ويعتمد معظمهم بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ على الزراعة لكسب قوت يومهم (مجموعة البنك الدولي، 2008، ص1).

إنّ زيادة الإنتاج الزراعيّ أمر بالغ الأهميّة لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائيّ المحليّ والإقليمي والعالمي، وبالنظر إلى تغيّر المناخ، وتدهور البيئة، وازدياد التزاحم على الأراضي والمياه، وارتفاع أسعار موارد الطاقة، فإنّ هذا يمثّل تحدّياً كبيراً أمام الزراعة ونظم الغذاء على نطاق العالم، ولمواجهة الطلب المتوقّع ينبغي أن يزداد إنتاج الحبوب بحوالي 50%، وإنتاج اللحوم بحوالي 85% خلال الفترة: 2000-2030 (مجموعة البنك الدوليّ، 2008م، ص8)، وأنّه من المتوقّع أن يزداد الطلب العالميّ على الأغذية بنسبة تبلغ حوالي 60% بحلول عام 2050 (الأمم المتّحدة، 2012، ص32)، ولذلك تبحث كثير من دول العالم عن أوجه الاستثمار في الزراعة من خلال الزراعات التعاقديّة لأجل زيادة الإنتاجيّة الزراعيّة، إذ يرى بعض المحلّلين أنّ الزراعة التعاقديّة يمكن أن تساعد المزارعين على الانتقال من إنتاج الكفاف للأغذية الأساسيّة منخفضة القيمة إلى الإنتاج التجاريّ للمحاصيل ذات القيمة الأعلى، ممّا يسمح لهم بالوصول إلى الاقتصاد الأوسع وزيادة دخلهم (WBG, 2014, p1)، فالدراسات التي أجرتها مجموعة البنك الدوليّ في هذا الخصوص توصّلت إلى وجود زيادة في العائدات تتراوح بين 25% و27%، وإلى أنّ التغيّر المقدّر في دخل الزراعة التعاقديّة مقارنةً بمتوسّط دخل الزراعة غير التعاقديّة يتراوح بين 49%- إلى600% (WBG, 2014, p3)، ودلّت دراسة معهد التخطيط القوميّ بمصر على أنّ نحو ثلاثة أرباع إنتاج العالم من الشاي في الدول المنتجة الرئيسة مثل تايلاند وإندونيسيا والفلبين وماليزيا وكينيا يتمّ وفق نظام الزراعة التعاقديّة، وأنّ حوالي 90% من الإنتاج الداجني والخضروات في الولايات المتّحدة يمثّل إنتاج زراعاتٍ تعاقديّةٍ (INP, 2019, p11).

إنّ الزراعة التعاقديّة أصبحت من الوسائل والآليّات المهمّة التي يتزايد انتشارها وتطبيقها في مختلف دول العالم، وقد اتّسع نطاقها واكتسبت أهميّةً بالغةً؛ إذ أثبتت فعاليتها في التنمية ورفع مستوى الأمن الغذائيّ بتوفير المنتجات الزراعيّة بشكلٍ عامٍّ، ويُنظر إليها كأسلوب يُمكن أن يوفّر ناتج محصوليّ يتّصف بالجودة والكميّات المتزايدة، وأن يُسهم في زيادة دخل المزارعين واجتذاب المستثمرين ومضاعفة أرباحهم وتوفير الغذاء للمستهلكين وتقليل العبء المالي في الخدمات التي عادةً ما تقدّمها الحكومات للمزارعين في الدول الداعمة للزراعة، فالصين على سبيل المثال تسعى لتعزيز التنمية الزراعيّة وتحسين دخل المزارعين، وتنظر للعلاقات التجارية المجدية بين المزارعين والمشترين بالتعاقد المبنيّة على الثقة المتبادلة والمنافع المشتركة على أنّها وسيلة لتسريع التصنيع الزراعيّ الذي يُمكن أن يعود بالفائدة عليهما، وأنّ هناك دخلاً إضافيّاً؛ فالأسعار التي يحصل عليها المزارعون المتعاقدون أعلى من تلك التي يحصل عليها المزارعون غير المتعاقدين (WBG, 2014, p3).

إنَّ الزراعة التعاقديّة هي اتّفاق بين الحائزين الزراعيّين من جهة وقطاع كبير من المشترين من جهةٍ أخرى، كتجار التجزئة أو المؤسسات التصنيعيّة أو الشركات التسويقيّة العامّة والخاصّة، ينصّ على إنتاج وتسويق المنتجات الزراعيّة بموجب اتفاقات تعاقديّة بين الطرفين، عادةً ما تتمّ قبل بدء الإنتاج، وتتضمّن قدراً من التفصيل والوضوح خاصّةً فيما يتعلّق بكميّة الإنتاج، ومواصفاته، وسعر البيع، وتوزيع المخاطر المحتملة، وغير ذلك ممّا يتمّ تضمينه في العقد، وتكون في الإنتاج الزراعيّ النباتيّ، أو الحيوانيّ، أو الداجنيّ، أو السمكيّ، وهي مناسبة جداً لتعديل منظومة الإنتاج الزراعيّ وإحداث تنمية زراعيّة مستدامة تقدّم فرصاً مهمّةً للتطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ يستفيد منها جميع الأطراف على مستوى الشُركاء، فهي عندما تُدار بكفاءةٍ تقلّل من المخاطر التي تتعرّض لها الجهات المتعاقدة سواء أكانت المنتجة أو المشترية فيما يتعلّق بتقلّبات العرض والطلب، وذلك من خلال جدولة تسليم المنتجات الزراعيّة في الوقت المتّفق عليه والأمثل لأعمالها التجاريّة (الأمم المتحدة، 2011، ص ص6-7).

وتتفق غالبيّة الدراسات على أهميّة التأثير الإيجابيّ للزراعة التعاقديّة على عوائد الاستثمار الزراعيّ، وجاءت فكرة هذه الدراسة حول الزراعة التعاقديّة لعدّة اعتباراتٍ أهمّها: إلقاء الضوء على الزراعة التعاقديّة ودورها في دعم الإنتاج الزراعيّ، والبحث عن سبل المحافظة

على الحيازات الزراعيّة وزيادة مشاركتها وعدم تعريضها للتجزئة والتقسيم والبناء العشوائيّ، والحدّ من المشكلات الإنتاجيّة والتسويقيّة، وغيرها.

ولبلورة رؤية تحليليّة حول هذا الموضوع، فقد تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى مقدّمة وثلاثة محاور رئيسة وخاتمة، تناول المحور الأوّل عرض الإطار النظريّ للدراسة ممثّلاً في مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها وأهميّتها، أمّا المحور الثاني فيستعرض الإطار المفاهيميّ للزراعة التعاقديّة، والعوامل المؤثّرة فيها، وعوامل نجاحها، وفوائدها، والمزايا التي تحقّقها، والتحدّيات والصعوبات التي تواجهها، وفضلاً عن ذلك يُعنى المبحث بعرض ممارسات وتجارب بعض الدول في تفعيل نظم الزراعة التعاقديّة، أمّا المحور الثالث فهو تطبيقيّ قائمٌ على الدراسة الميدانيّة وذلك للتعرّف على آراء الحائزين الزراعيّين في بلدية الزاوية الجنوب على نظام الزراعة التعاقديّة.

المحور الأوّل

الإطار النظريّ للدراسة

أوّلاً:مشكلة الدراسة: إنّ فشل الزراعة التقليديّة في تحقيق أسعار عادلة من أهمّ الأسباب التي دفعت إلى الاتّجاه للعمل بنظم الزراعة التعاقديّة، فهي تُعدّ أحد الأساليب الحديثة والفعّالة في دعم التنمية المستدامة في قطاع الزراعة، وتعزيز التعاون بين المزارعين والمشترين من خلال إبرام اتّفاقيّات تعاقديّة لزراعة وتسويق المحاصيل؛ لذا فإنّ إشكالية دراستنا هذه ستتمحور حول التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالزراعة التعاقديّة وما هي العوامل المؤثّرة فيها، وما عوامل نجاحها؟
2. ما الفوائد والمزايا التي تحقّقها الزراعة التعاقديّة للمزارعين والمشترين؟
3. ما المشكلات والتحدّيات التي تواجه نجاح الزراعة في بلدية الزاوية الجنوب؟
4. ما اتّجاهات الحائزين الزراعيّين من عينة الدراسة نحو الزراعة التعاقديّة؟

ثانياً: أهميّة الدراسة: تنبع أهميّة هذه الدراسة في الحقيقة من إدراكنا الآتي:

1. إنّ الزراعة التعاقديّة وما يتّصل بها من أنشطة تُسهم بدورٍ كبيرٍ في النموّ الزراعيّ الشامل وزيادة العائد وتحقيق النمو الاقتصاديّ.
2. البيانات والمعلومات التي تعتمد على العمل الميدانيّ وآراء الحائزين الزراعيّين ذات أهميّة، ومن شأنها أن تساعد في استشراف مستقبل الزراعة التعاقديّة.

3. الكشف عن المعوّقات التي تقف دون نجاح الزراعة، والعمل على إيجاد حلولٍ للحدّ من التحدّيات التي تواجهها.
4. إنّ نتائج الدراسة وتوصياتها ستسهم بلا شكٍّ في تقديم بياناتٍ ومعلوماتٍ ذات أهميّةٍ للمعنيّين بشؤون الزراعة وأصحاب القرار، ومن شأنها أن تساعد في عمليّة التنمية الزراعيّة المستديمة.

ثالثاً: أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف أهمّها:

1. التعريف بالزراعة التعاقديّة وبيان أهميّتها ومتطلّبات تحقيقها ودورها في التنمية.
2. بيان الفوائد التي سيحصل عليها المتعاقدون على الزراعة التعاقديّة.
3. معرفة اتّجاهات الحائزين الزراعيّين حول الزراعة التعاقديّة.
4. تحديد المشكلات التي تواجه النشاط الزراعيّ.
5. عرض أهمّ التحدّيات والمعوقات التي تحول دون تطبيق الزراعة التعاقديّة.
6. اقتراح مجموعة من التدابير والتوصيات والمقترحات.

رابعاً: منهجيّة الدراسة: لغرض تحقيق الأهداف اعتمدت الدراسة على الآتي:

1. المنهج الوصفيّ: بهدف جمع البيانات الخاصّة بالظاهرة محلّ الدراسة ووصفها وتحليلها للوصول إلى بعض العوامل التي تتحكّم فيها وتفسير النتائج حولها.
2. المنهج التحليليّ: بغرض تحليل المعلومات والبيانات وتمثيلها بيانيّاً لإعطاء صورةٍ واضحةٍ عن وصف الظاهرة كميّاً.
3. وسائل جمع المعلومات والبيانات: تتمثّل في المصادر المكتبيّة التي تضمّ مجموعةً من المراجع الجغرافيّة والعامّة والثانويّة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمصادر الميدانيّة التي تتمثّل في مجموعة البيانات والمعلومات التي تمّ تجميعها من الدراسة الميدانيّة، واستمارة الاستبانة التي تمّ توزيعها على عيّنة من الحائزين الزراعيّين ببلديّة الزاوية الجنوب.

خامساً: حدود الدراسة:

1. **المجال الموضوعيّ:** تناولت الدراسة موضوع الزراعة التعاقديّة، وأبرز مميّزاتها، ومعوقاتها، وما هي أهمّ متطلّبات تحقيق نجاحها، لدعم تنمية وتطوير إنتاج الأراضي الزراعيّة، والمحافظة على استدامتها.

2. **المجال المكانيّ**: دراسة حالة بلدية الزاوية الجنوب التي تشغل مساحة تُقدّر بحوالي 36476 هكتاراً، وعدد الحيازات الزراعيّة بها يبلغ حوالي 1409 حيازة زراعيّة (الهيئة الوطنيّة للمعلومات والتوثيق، 1995، ص ص7-71)، الواقعة في الشمال الغربيّ لليبيا عند إحداثيّات الموقع الفلكيّ بين دائرتي عرض 16َ 32ْ و 27َ 32ْ شمالاً، وبين خطي طول 30َ 12ْ و 47َ 12ْ شرقاً، وتوضّح الخريطة رقم (1) الموقع الجغرافيّ لبلدية الزاوية الجنوب بالنسبة إلى ليبيا.

3. **المجال الزمنيّ**: استغرقت الدراسة الميدانيّة ثلاثة أشهر من أوائل شهر يوليو، إلى أواخر شهر سبتمبر 2023م.

خريطة (1) الموقع الجغرافيّ لبلدية الزاوية الجنوب بالنسبة إلى ليبيا.

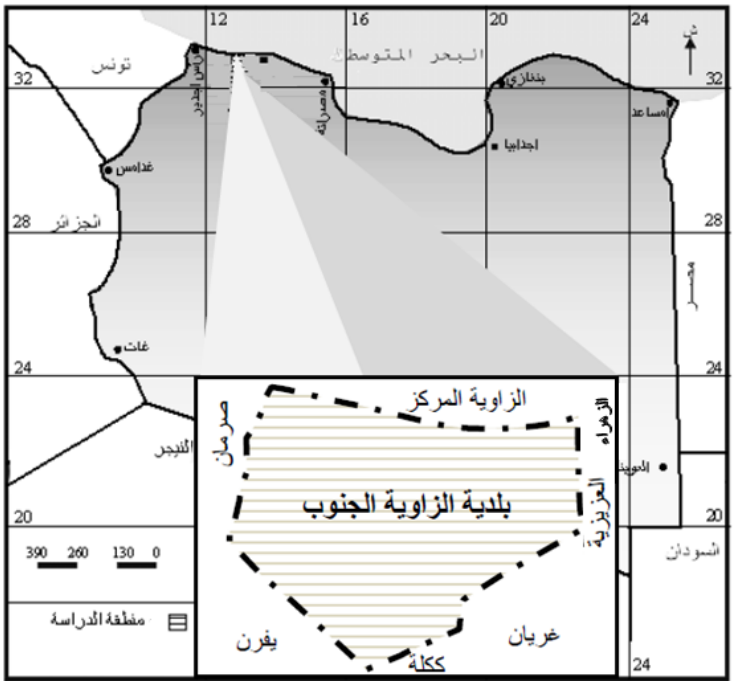

سادساً: الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات حول الزراعة التعاقديّة نذكر منها:

– دراسة: يحي عليّ زهران وآخرين، بعنوان: (**رؤية مستقبليّة للزراعة التعاقديّة في مصر: دراسة ميدانيّة بمحافظة الدقهلية**) اقترحت الدراسة نموذجاً محليّاً كنظام للزراعة التعاقديّة اعتمد على العديد من المصادر المحليّة والدوليّة، وأبعاده تتكوّن من الأدوار المختلفة للأطراف

المشتركة في التعاقد، والشروط المختلفة للنظام، والمزايا المتوقّع أن تحصل عليها الأطراف المتعاقدة عند التزامهم بتأدية أدوارهم على أكمل وجه (J. Agric, 2012, PP291, 1006).

– دراسة: أمل عبد الرسول أحمد فايد، مها السيّد عبد الحفيظ حرحش، بعنوان: (**الوضع الراهن للزراعة التعاقديّة لمحصول بنجر السكر بالنوباريّة والدور المرتقب للإرشاد الزراعيّ فيها**) هدفت الباحثتان من خلالها إلى دراسة وضع الزراعة التعاقديّة لبنجر السكر بمنطقة دراستهما والدور المرتقب للإرشاد الزراعيّ، وقد انتهت الدراسة إلى أهميّة الدور المرتقب لجهاز الإرشاد الزراعيّ، وضرورة قيامه بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة الإرشاديّة التي تختصّ بالزراعة التعاقديّة ووضع الآليّات الكفيلة بحلّ المشكلات التي قد تنشأ عن الزراعة التعاقديّة (فايد، حرحش، 2016، ص ص716، 722).

– دراسة: جاد الله عليّ العكف، إبراهيم عليّ الظهيري، بعنوان: (**الزراعة التعاقديّة في بلدية جالو – رؤية تنمويّة للمزارع شبه الحضريّة**) بحثا فيها كيفيّة تطبيق الزراعة التعاقديّة في المزارع شبه الحضريّة التابعة لبلدية جالو، واستخدما أسلوب التحليل الكمّيّ للبيانات (SPSS)، وأشارت النتائج إلى وجود فوائد للزراعة التعاقديّة، وأوصت الدراسة بإصدار تشريعٍ خاصٍّ بحوافز وضوابط الزراعة التعاقديّة، وأن تقدّم الجهات الحكوميّة الخدمات الإرشاديّة للجهات المتعاقدة (العكف، الظهيري، 2023، ص ص31 ،39).

– دراسة: سامي محمّد عبد الحميد دراز، بعنوان: (**الوضع الراهن للزراعة التعاقديّة لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة**) هدفت الدراسة إلى التعرّف على وضع الزراعة التعاقديّة لمحصول الذرة بالمحافظة، وقد بلغ إجمالي حجم عيّنة الدراسة حوالي 136 مزارعاً متعاقداً مع مشترين لمحصول الذرة، وتبيَّن من خلالها وجود اتّجاهٍ إيجابيٍّ للزرّاع المبحوثين نحو الزراعة التعاقديّة، وأوصت بضرورة الاستفادة من ذلك بدعم الأنشطة الزراعيّة وتوفير المعلومات والنماذج اللازمة للزرّاع لزيادة المساحات المزروعة بنظام التعاقد، وإجراء المزيد من الدراسات المتعلّقة بموضوع الزراعة التعاقديّة ومزاياها ومحدّداتها (دراز، 2020، ص ص965، 970).

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

1. الزراعة التعاقديّة (Contract Farming): هي الإنتاج الزراعيّ، أو الحيوانيّ، أو الداجنيّ، أو السمكيّ الذي يتمّ استناداً إلى عقد بين المنتج والمشتري يلتزم فيه الطـــرفان

بالشروط المتّفق عليها والمدونة بالعقد (arc.sci.eg,25/9/2023).

2. **التنمية الزراعيّة المستدامة:** هي التنمية الزراعيّة التي تسهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتحسين القدرة على تحمّل تغيّر المناخ، وضمان التكافؤ والمسؤوليّة الاجتماعيّة في قطاع الزراعة وعلى مستوى النظم الغذائيّة لتحقيق الأمن الغذائيّ وتوفير التغذية للجميع، في الحاضر وفي المستقبل (https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary).

3. **الحيازة الزراعيّة:** هي وحدة إنتاج تتكوّن من أرض تستثمر كُليّاً أو جزئيّاً في الإنتاج الزراعيّ النباتيّ، أو في تربية عددٍ من الحيوانات، أو في كليهما معاً، بقصد الاستفادة من منتجاتهما، ويقوم بإدارتها فرد، أو أسرة، أو بالمشاركة، أو تديرها هيئة تابعة للدولة (الهيئة الوطنيّة للمعلومات والتوثيق، 2007، ص ص9، 10).

4. **الحائز الزراعيّ:** هو الشخص الذي يقوم على إدارة عمليّة تشغيل الحيازة، ويتّخذ القرارات ويتحمّل المسئولية كاملةً أو يتقاسمها مع آخرين (الهيئة الوطنيّة للمعلومات والتوثيق، 2007، ص ص9، 10).

5. **الزراعة المستدامة:** هي الزراعة التي تستند إلى الممارسات والتكنولوجيّات التي تتكامل وتتكيّف مع المعارف المحليّة والعمليّات الطبيعيّة والبيئات الزراعيّة – المناخيّة (الأمم المتّحدة، 2011، ص6).

المحور الثاني

الإطار المفاهيميّ للدراسة

نعرض هنا المفاهيم والضوابط التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدراسة، وفيما يلي أهمها:

أوّلاً: مفهوم الزراعة التعاقديّة:

عرّفتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأنّها إنتاج زراعيّ يتمّ وفقاً لاتّفاق بين المشتري والحائز الزراعيّ، تُحدّد بموجبه شروطٌ لإنتاج وتسويق منتج أو منتجات زراعيّة، وعادةً يلتزم المزارع بتوفير الكميّات المتّفق عليها من منتجٍ زراعيٍّ محدّدٍ، ومستوفٍ معاييرَ الجودة، وأن يزود بها المشتري في الأوقات التي يحدّدها، وفي المقابل يلتزم الأخير(المشتري) بشراء المنتج بشروط السعر المتّفق عليه، وحسب الاتّفاق في بعض الحالات يتضمّن التعاقد بينهما أن يقدم المشتري المدخلات الزراعيّة مثل: البذور، والأسمدة، وإعداد الأرض، وتوفير المشورة الفنيّة

(الأمم المتحدة، 2013، ص1)، وقد نُشر في موقع المنظمة الإلكترونيّ أنَّ الزراعة التعاقديّة هي: اتفاق مُسبق بين المزارعين والمشترين على إنتاج وتسويق المنتجات الزراعيّة، وتوضع عادةً شروط الاتفاق مثل: السعر الذي يجب دفعه للمزارع، وكميّة ونوعيّة المنتج الزراعيّ الذي يطلبه المشتري، وموعد التسليم، وفي بعض الحالات قد يتضمَّن العقد معلوماتٍ أكثرَ تفصيلاً حول كيفية تنفيذ الإنتاج، أو توفير المدخلات الزراعيّة مثل البذور والأسمدة والمشورة الفنيّة (05/10/2023www.fao.org)، وتتمثّل العناصر الرئيسة في أيّ اتّفاق للزراعة التعاقديّة على أن يوافق المزارع على توفير مُنتج زراعيّ محدّد، ويوافق المشتري مسبقاً على شراء المنتج، ويتمّ الاتفاق على معايير الجودة، وفيما إذا كان سيوفر المشتري الدعم للعمليّة الإنتاجيّة (الأمم المتّحدة، 2016، ص13).

ثانيًا: العوامل التي تؤثر على نجاح الزراعة التعاقديّة:

1. ضعف ومحدوديّة وعدم كفاءة الخدمات التسويقيّة، وحدّة التقلبّات السوقيّة – الكمية والسعريّة– وضعف الاستقرار في السوق، ما يؤدّي إلى ارتفاع مستويات المخاطر التي يتعرّض لها المتعاقدون، ويؤثّر سلباً بشكلٍ مباشرٍ على قدرة المشترين على الوفاء بالعقود، فضعف الاستقرار في الأسواق يهدّد بمخاطر عدم استمراريتها.
2. ضعف الثّقة المتبادلة بين كلٍّ من الحائزين الزراعيّين والمشترين؛ إذ تسود المنظومة التسويقيّة علاقات يسعى بموجبها كلّ طرفٍ لتحقيق مكاسبه على حساب الأطراف الأخرى، الأمر الذي يترتّب عليه عدم احترام العقود من قبل الحائزين الزراعيّين في حالة ارتفاع الأسعار، ومن قبل المشترين في حالة انخفاض الأسعار.
3. عدم وجود مؤسَّسات للزراعات التعاقديّة تتولّى العديد من المهام والفصل في المنازعات وغيرها من شؤون الزراعة التعاقديّة.
4. وجود بعضٍ من الفئات من صالحها عدم الدخول في نظام الزراعات التعاقديّة، واستمرار الأوضاع القائمة وعدم المساس بها أو تغييرها، وبخاصةٍ كبار التجار، وعدم قيام متّخذي القرارات بدورٍ إيجابيٍّ في التوجّه بهذا الشأن.
5. في حال كانت الشروط المنصوص عليها في اتّفاق الزراعة التعاقديّة تضرّ بمصالح أيٍّ من الشركاء، فمن المرجَّح أن تتدهور العلاقة بين المتعاقدين، وتُهدّد بعدم نجاحها وفشلها.

ثالثًا: عوامل نجاح الزراعة التعاقديّة:

1. **السعر**: يُعدّ السعر المناسب عاملاً أساسيّاً لتحفيز الحائزين الزراعيّين على الاستمرار بالانخراط في الزراعة التعاقديّة (الأمم المتّحدة، 2016، ص ص8-9).
2. **المُشتري**: المشترون القادرون على تحقيق أرباح من المنتجات الزراعيّة وعلى الدعم وتحمّل مخاطر السوق، هم الأكثر قُدرةً على تنفيذ الزراعة التعاقديّة، وكسب ثقة الحائزين الزراعيّين، وتعزيز تنمية نظام الزراعة التعاقديّة.
3. **المُنتج**: كلّما تنوَّعت خصائص المنتج الزراعيّ وتعدّدت مستويات جودته ازدادت فرص نجاح الزراعة التعاقديّة، حيث يُفضِّل المشتري التواصل المباشر مع المزارعين لضمان خصائص أو مستوى جودة معيّن (معهد التخطيط القوميّ بمصر، 2019، ص26).
4. **السوق**: كلَّما كان التسويق على نطاقٍ واسعٍ زادت فرص نجاح التعاقد الزراعيّ، وكلَّما زادت متطلَّبات السلامة والأمن وتخصّص الطلب على المنتج الزراعيّ زادت فرص الاندماج الرأسيّ بين المزارعين وشركات التسويق والتصنيع الزراعيّ، حيث يضمن المصدِّرون مستوى الجودة عن طريق الإشراف المباشر على استخدام المدخلات والمبيدات الزراعيّة وطرق الإنتاج الخاصّة بالمزارعين (معهد التخطيط القوميّ بمصر، 2019، ص ص26-27).

رابعًا: دوافع الدخول في الزراعة التعاقديّة:

1. يعتبر ضمان السعر المناسب عاملاً أساسيّاً لتحفيز الحائزين الزراعيّين على الانخراط في الزراعة التعاقديّة، فتحديد أسعار العقود يضمن التنفيذ الفعّال للزراعة التعاقديّة ويحقّق في الغالب أرباحاً للطرفين المتعاقدين (الأمم المتّحدة، منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، 2016، ص 8-9)
2. الدافع الرئيس لبيع منتجات الحيازات الزراعيّة للمتعاقدين هو الحدّ من المخاطر التي يتعرّض لها الإنتاج وضمان أرباحٍ مستقرّةٍ.
3. ضعف التنظيمات الزراعيّة السائدة، سواء أكانت الجمعيات التعاونيّة أو اتّحادات ونقابات الفلاحين والمصارف الزراعيّة وعدم قدرتها على تقديم خدمات أساسيّة للحائزين الزراعيّين.

4. عدم وجود شركات تسويق كبيرة قادرة على تقديم خدمات مناسبة للفلاحين وشراء المنتج بأسعارٍ مناسبةٍ، وتسويقه بما يخدم الفلّاح وشركات التسويق، فالمسوِّقون الموجودون حالياً هدفهم تحقيق أكبر نسبة أرباح على حساب المزارعين.

خامسًا: مزايا الزراعة التعاقديّة للحائزين الزراعيّين (الأمم المتّحدة، منظمة الأغذية والزراعة، 2016، ص13):

1. تحسين الإنتاجيّة والتقليل من تكاليف التسويق، والمعاملات التجاريّة، وحلّ كافة المشكلات التسويقيّة التي تواجه الحائزين الزراعيّين من خلال ربطهم بالسوق وتعزيز المنافسة، بالإضافة إلى الحدّ من المخاطر وعدم التيقّن.
2. تسهم في الحدّ من تجزئة الحيازات الزراعيّة، وترفع من مستوى دخل ومعيشة الحائزين الزراعيّين.
3. العلم مسبقاً بأنّ هناك مشترياً مضموناً لمنتجاتهم المتّفق عليها ضمن معايير العقد المبرم بينهم ووفقاً لجداول زمنيّة وأسعار محدَّدة مسبقاً.
4. زيادة دخول الحائزين الزراعيّين مقارنةً بالزراعة غير التعاقديّة، وإتاحتهم فرصة الحصول على المشورة والإرشاد الزراعيّ، والموارد الماليّة على دفعاتٍ خلال فترة الزراعة لتمويل المدخلات التي يحتاجون إليها.
5. تقديم الخدمات الفنيّة والإرشاديّة لاستخدام الموارد الزراعيّة بكفاءةٍ عاليةٍ، والطرق السليمة لاستعمال الأسمدة الكيميائيّة، والمبيدات الحشريّة وكميّاتها.
6. تُعفي المزارعين من مشاقّ تسويق منتجهم الزراعيّ وما يستغرقه من وقتٍ، وتُغنيهم عن الحاجة إلى مشترين او مسوِّقين، وتُسهِّل وصول منتجاتهم إلى الأسواق المحليّة والخارجيّة.

سادسًا: مزايا الزراعة التعاقديّة للمشترين (الأمم المتّحدة، منظمة الأغذية والزراعة، 2016، ص13):

1. الحصول على المنتج بكميّاتٍ ومواصفات جودةٍ متّفق عليها مسبقًا، وبجداول تسليم في أوقاتٍ محدَّدةٍ متّفق عليها، ممّا يقلِّل من مخاطر تقلّبات العرض والطلب في الأسواق ويضاعف من الربحيّة.
2. توفِّر قدرًا من الضمان لإمداداتٍ منتظمةٍ موثوقٍ بها من المنتجات الزراعيّة، وبحسب الحاجة وبالكميّة المطلوبة للمشترين.

3. تمديد فترة وجود المنتجات الطازجة القابلة للتصنيع من خلال التعاقد على زراعة أصناف مبكرة (تلائم بداية الموسم) وأصناف رئيسة (تلائم الموسم الرئيس) وأصناف متأخّرة (تلائم الموسم المتأخّر).
4. صالحة للتطبيق مع مختلف فئات الحائزين الزراعيّين سواء أكانوا ذوي الحيازات الكبيرة أم المتوسّطة أم الصغيرة (معهد التخطيط القوميّ بمصر، 2019، ص10).

سابعًا: متطلّبات نجاح الزراعة التعاقديّة:

1. أن يكون التعاقد مكتوباً بين الحائز الزراعيّ والمشتري، ومشمولاً بالتزامات يجب إمداد المزارعين بها كمدخلات الإنتاج الرئيسة، والتمويل، والمساعدة الفنيّة، مقابل تسليم كميّة ونوعيّة ذات جودةٍ مقبولةٍ، وبسعرٍ محدّدٍ سلفاً يحقّق ربحيّةً عادلةً للطّرفين.
2. وضع آليّةٍ للنظر في مختلف السبل المتاحة للتخفيف من احتمال نشوء نزاعٍ في العلاقات التعاقديّة، بهدف تعزيز المنافع المحتملة بين المتعاقدين.
3. إنشاء نظمٍ إرشاديّةٍ ومنصّاتٍ لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب الخاصّة بالزراعة التعاقديّة.
4. توفير الدعم الماليّ للمزارعين المتعاقدين لتمكينهم من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يشكّل عاملاً رئيساً لجذبهم للزراعة التعاقديّة والوفاء بعقودهم.

ثامنًا: مقوّمات نجاح الزراعة التعاقديّة:

1. التزام الجانبين المتعاقدين بالوفاء بالعقود.
2. توفّر المستلزمات والخدمات الزراعيّة اللازمة لتحقيق إنتاجٍ بجودةٍ مناسبةٍ.
3. وضع برامج عملٍ مدروسةٍ ومخطّطةٍ يتوفّر لها المقوّمات والإمكانيّات اللازمة لاستدامة الزراعات التعاقديّة.
4. إقامة نظام إرشاديّ يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفيره للمزارعين المتعاقدين بالمجّان أو باشتراكاتٍ رمزيّةٍ.
5. وجود مؤسَّسات تتولّى تهيئة البيئة التنظيميّة والتشريعيّة الخاصّة بالزراعة التعاقديّة، وأن تستند إلى مجموعة من الترتيبات القانونيّة في صورة عقدٍ ينظّم العلاقة بين أطرافه، مع توضيح أهمّ ما يجب مراعاته في هذا العقد.
6. القناعة التامّة لدى المســـؤولين وصانعي السياسات ومتّخذي القـرار ومختلف الكيانات

والأفراد من ذوي العلاقة بالزراعة التعاقديّة بأهميّة الزراعة التعاقديّة والمخاطر المحتملة التي يمكن أن تعترضها.

7. تنفيذ حملات توعية وبرامج إرشاديّة وورش عمل وندوات تستهدف التعريف والترويج لنظم الزراعة التعاقديّة.

تاسعًا: إيجابيّات الزراعة التعاقديّة:

1. تُسهم في تقليل تكلفة المعاملات، وتحسين العائد على الاستثمار، ومن ثمّ تحقيق الأمن الغذائيّ، وتُعزِّز النموّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ في المجتمعات الريفيّة، وتلعب دوراً إيجابيّاً في زيادة دخول الحائزين الزراعيّين.
2. تعمل الزراعة التعاقديّة على الحدّ من المخاطر لطرفَي التعاقد، وعلى تحسين إنتاجيّة المحاصيل الزراعيّة نتيجةً لتقديم الخدمات الإرشاديّة للمزارعين، وتطوير معارفهم، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتحسين مهاراتهم.
3. نجاح أهداف الدولة وخططها الخاصّة بالإنتاج المحليّ وتصدير المحاصيل محلّ التعاقد، وتعزيز القدرة التنافسيّة في الأسواق الخارجيّة، وتقليل الفجوة الاستيراديّة من المحاصيل الزراعيّة محلّ التعاقد، خاصّةً الاستراتيجيّة منها.
4. التغلّب على المشاكل الإنتاجيّة والتسويقيّة الخاصّة بالمحاصيل الزراعيّة، والحدّ من الممارسات الاحتكاريّة وتلاعب التجّار، وضمان حصول الحائزين الزراعيّين على عائدٍ مُجْزٍ من بيع منتجاتهم الزراعيّة ترفع من دخولهم الزراعيّة.
5. تعمل على زيادة معدّلات التشغيل في وحدات تصنيع المنتجات الزراعيّة، ممّا يساعد على تقليل سلبيّات الطاقات العاطلة، وخفض تكاليف الإنتاج، ممّا يساعد في زيادة القدرة التنافسيّة للمنتجات المصنّعة.
6. زيادة نسبة معدّلات الاكتفاء الذاتيّ للمحاصيل محلّ التعاقد، وإتاحة فرص عمل في المجالات الزراعيّة، وفي الخدمات المصاحبة لها، وتقليل الفاقد والتالف في مختلف مراحل ومعاملات ما بعد حصاد الزراعات التعاقديّة.

عاشراً: تجارب ناجحة لتطبيق نظم الزراعة التعاقديّة في بعض الدول:

تشهد نظم الزراعة التعاقديّة توسّعاً وانتشاراً في العديد من الدول المتقدِّمة والنامية على السواء، وذلك استجابةً لتطوير نظم التسويق وتعزيز ربط الحائزين الزراعيّين بأسواق أكثر

كفاءةٍ وتنظيماً وتكاملاً، وقد تبيّن من خلال الأدبيّات أنّ الزراعة التعاقديّة يمكنها في الواقع زيادة دخل الحائزين الزراعيّين، وهي الحلّ لعددٍ من القيود التي تحدّ من إنتاجيّة المزارعين ودخلهم في البلدان النامية، ويمكن للزراعة التعاقديّة أن تساعد المزارعين في التحوّل من إنتاج الكفاف للأغذية الأساسيّة منخفضة القيمة، إلى الإنتاج التجاريّ للمحاصيل ذات القيمة الأعلى، ممّا يسمح لهم بالوصول إلى الاقتصاد الأوسع وزيادة دخلهم (World Bank Group, 2014, p.p1)، ونعرض فيما يلي بعضاً من تجارب الزراعة التعاقديّة:

1. **الزراعة التعاقديّة في الصين:** تنظر الصين للعلاقات التجاريّة المجدية بين المزارعين وقطاع الأعمال على أنّها وسيلة لتسريع التصنيع الزراعيّ، الذي يعود في الغالب بالفائدة على كلٍّ من الحائزين الزراعيّين وقطاعات الأعمال، وذلك انعكاسٌ لخطّة الحكومة الصينيّة لتطوير القطاع الزراعيّ في الصين، من خلال تحويله من الزراعة التقليديّة إلى قطاعٍ زراعيٍّ حديثٍ تجاريٍّ بالأساس، وعلى نموّ ترتيبات الزراعة التعاقديّة بين شركات تسويقٍ أو تصنيعٍ، وبين شركاتٍ حكوميّةٍ أو خاصّةٍ، وبين عقود توريدٍ أو عقود توريدٍ متضمّنةٍ دعماً فنيّاً وغيره، وبالرغم من صغر مساحة الأراضي الزراعيّة التي يملكها الحائزون الزراعيّون في الصين، فإنّ الزراعة التعاقديّة حقّقت فوائد لكلا الطرفين، وقد اتّخذت الزراعة التعاقديّة في الصين ثلاثة نماذج، وهي على النحو التالي (معهد التخطيط القوميّ بمصر، 2019، ص ص35، 36):

أ. **نموذج المنتج العائليّ والشركة:** تتعاقد الشركة مباشرةً مع الحائزين الزراعيّين، وعادةً ما تحدّد شروط الإنتاج والأسعار عند إبرام العقد.

ب. **نموذج المنتج الأساس والشركة:** بالإضافة إلى تعاقد الشركة مع الحائزين الزراعيّين مثل النظام السابق تقوم الشركة بالإنتاج من خلال شركات زراعيّة، حيث تنتج الشركة في أراضٍ تستأجرها عادةً وتوظّف فيها عمالة بالأجر من أجل توزيع المخاطر.

ج. **نموذج المنتج العائليّ والوسيط والشركة:** في هذه الحالة يوجد وسيط للتنسيق، ويغلب أن يكون تعاونيّاتٍ إنتاجيّة أو ممثّلاً للحائزين الزراعيّين أو منظمةً تنمويّة.

وبالنسبة إلى البنود التي تشملها العقود في الزراعة التعاقديّة في الصين، فإنّها عادةً ما تَضُم شروط السعر، والجودة، وموعد التسليم، وفي بعض الحالات تحدّد الشركة نوعيّات معيّنة للمدخلات والممارسات الإنتاجيّة للمزارعين وتلتزم بتوفيرها، كما أنّ للحكومة دوراً لا يمكن

إغفاله في الاستثمار الزراعيّ في البحث والتطوير ومشروعات تحسين جودة التربة والبنية التحتيّة في المناطق الزراعيّة، ونموّ نشاط التصدير والاندماج في سلاسل القيمة العالميّة حيث زاد بصورةٍ كبيرةٍ الطلب على المنتجات الزراعيّة ذات القيمة العالية.

2. **الزراعة التعاقديّة في مصر**: قامت في مصر نُظُمٌ للزراعة التعاقديّة لمحاصيل قصب السكر، وبنجر السكر، وزراعة التقاوي المحسّنة، والقمح، والأرز، والذرة الصفراء، والقطن، والخضر، والفاكهة، ومنتجات الثروة الحيوانيّة والداجنة وغيرها، وقامت بعض الشركات بتصنيع وتصدير بعض المنتجات الزراعيّة لتعزيز القدرة التنافسيّة لمصر في الأسواق العالميّة، ولما لهذا النظام من المنافع والمميّزات وفي سبيل الإصلاح المؤسّسي لقطاع الزراعة بما يُعزّز نظام الزراعة التعاقديّة اتّخذت مصر عدداً من السياسات والإجراءات التنظيميّة، نذكر منها (معهد التخطيط القوميّ بمصر، 2019، ص ص64-69):

أ. إنشاء مركز الزراعات التعاقديّة للتحكيم ومنع الإخلال بالالتزامات التعاقديّة.

ب. تسجيل عقود الزراعة التعاقديّة متى طُلب من الطرفين ذلك.

ج. التوعية والإرشاد والترويج للزراعات التعاقديّة.

د. وضع نماذج إرشاديّة للعقود المشار إليها.

هـ. إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات وإتاحتها لمن يطلبها من المنتجين أو المتعاملين في السوق.

و. الفصل في المنازعات متى تضمّنت تلك العقود شرط اللجوء الى التحكيم لدى مركز الزراعات التعاقديّة.

ز. إنشاء صندوق التكافل الزراعيّ للحدّ من الآثار السلبيّة الطبيعيّة الخارجة عن إرادة المزارعين، والمؤثّرة تأثيراً سلبياً على أوضاعهم الإنتاجيّة بما يوفّر بيئةً أكثر ملاءمةً لتطبيق نظام الزراعة التعاقديّة.

ح. دعم المراكز الماليّة للجمعيّات التعاونيّة، والسماح لها بتأسيس شركاتٍ مساهمةٍ، وإقامة مشروعاتٍ استثماريّةٍ وتجاريّةٍ في المجال الزراعيّ، للحدّ من الآثار السلبيّة لمشكلة التفتُّت الحيازيّ.

ط. إنشاء بورصة للسلع الزراعيّة بما يساعد على تقليل المخاطر المرتبطة بالتعامل مع المحصول إلى أدنى حدٍّ ممكنٍ، وهو ما سينعكس بصورةٍ إيجابيّةٍ على كلٍّ من المزارعين والمشترين من خلال توفير البيانات والمعلومات عن الآتي: الأسعار الحاليّة والمستقبليّة، العرض والطلب

على المستويين المحليّ والعالميّ، شروط النقل وإمكانيّاته، المخزون من السلعة موضوع التعامل، حجم الصفقات القائمة والتي نُفِّذَتْ.

3. **الزراعة التعاقديّة في الولايات المتحدة الامريكيّة:** تتعدّد المنتجات الزراعيّة الخاضعة لنظام الزراعة التعاقديّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتنتشر على نطاقٍ واسعٍ، فهي تشغل ما يقرب من 90%، 68% من إجمالي الثروة الحيوانيّة في الدواجن والخنازير على التوالي، وحوالي 90% من بنجر السكر، ونحو 26%، 25%، 23% من إجمالي إنتاج الذرة، وفول الصويا، والقمح على التوالي، ولا توجد لوائح محدَّدة على المستوى الوطنيّ تنظم الزراعة التعاقديّة، حيث تخضع للقانون التجاريّ الموحَّد، وهو القانون الذي ينظِّم المعاملات التجاريّة بشكلٍ عامٍّ، وبالرغم من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكيّة هذا القانون فإنّه يوجد نوعان من العقود الزراعيّة هما (هدى صالح النمر، 2019، ص45):

أ. **العقود الإنتاجيّة:** في إطار هذا النوع من التعاقد يوفّر الحائزون الزراعيّون الأراضي، والأيدي العاملة، والمعدّات، في حين يتولّى المتعاقد مسئوليّة مدخلات الإنتاج الرئيسة ومنها: التمويل، والمساعدة التقنيّة، مقابل تسليم كميّة ونوعيّة متّفق عليها وبسعرٍ مُحدَّد مسبقاً في العقد، وتخضع قرارات الإنتاج والممارسات الزراعيّة لرقابة صارمة من قبل المتعاقد.

ب. **العقود التسويقيّة:** يتمتّع الحائز الزراعيّ وفق هذا النوع من التعاقد بالاستقلاليّة حيث يحدّد العقد فقط كميّة ونوعيّة السلعة التي سوف يتمّ تسليمها مستقبلاً، إمّا بسعرٍ محدَّدٍ سلفاً، أو بمعادلة تسعير، فالعقود من هذا النوع لا تتعلّق إلا بشرط تسليم المنتج فقط.

4. **الزراعة التعاقديّة في بنين:** تقدّم بنين نموذجاً ناجحاً للزراعة التعاقديّة في محصول الأرز، فمن خلال نموذج الزراعة التعاقديّة الذي قامت به شركة (ESOP) بمزارع عدّة قرى منتجة للأرز، توصّلت إلى نجاح هذه الدولة في زيادة السعر المزرعيّ للأرز، ومن ثمّ زيادة دخول الحائزين الزراعيّين، وتوسّع الإنتاج بصورةٍ كبيرةٍ للحائزين الذين شاركوا في برنامج الزراعة التعاقديّة، وأشارت الدراسة إلى عددٍ من العوامل التي ساعدت على نجاح هذا النموذج، يتمثل أهمّها في النقاط التالية (معهد التخطيط القوميّ بمصر، 2019، ص ص39-40):

أ. تقوم الشركة بعمل عقدٍ لعدد 10- 15 حائزاً زراعيّاً، وتمدّهم بالدعم، والمدخلات اللازمة للإنتاج، كما تشجّع الشركة المزارعين على الانضمام والاستمراريّة من خلال بندٍ يتيح تملّك الحائزين الزراعيّين تدريجيّاً لأسهمٍ في الشركة.

ب. اتّباع الشركة نظاماً للتّسعير من خلال إضافة علاوة سعر السوق عند التعاقد مع الحائزين الزراعيّين مقابل معايير جودةٍ محدَّدةٍ بما يشجِّع المزارعين على التعاقد مع الشركة.

ج. صغر حجم سوق الأرز في بنين حيث لا يتوفَّر للمزارعين الكثير من البدائل لتسويق إنتاجهم، كما اقترن تطبيق ذلك البرنامج بارتفاع سعر الأرز عالميّاً في الفترة بعد عام 2008.

د. تلقى برنامج الزراعة التعاقديّة في الأرز دعماً ماليّاً من منظمات المجتمع المدنيّ المحليّة، بالإضافة إلى الوكالة الفرنسيّة، حيث ساعد ذلك كثيراً على بدء واستمرار هذا النموذج للزراعة التعاقديّة.

المحور الثالث

التحليل والمناقشة

أوّلاً: أداة جمع البيانات:

1. **تصميم استمارة الاستبانة:** لقد تمّ تصميم استمارة الاستبانة بشكلٍ مبدئيٍّ من خلال ما تمّ استخلاصه من الجانب النظريّ لهذه الدراسة، وتبيَّن ضرورة تقسيم الاستبانة إلى عدّة محاور وفقرات، وروعي في إعدادها وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عنها، حيث طُلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الخيارات التي يراها مناسبة.
2. **اختبارات الصدق "الصلاحيّة"**: للتأكّد من صدق وصلاحيّة استمارة الاستبانة أُجريت الاختبارات الآتية:

أ. **صدق المحتوى (أو صدق المضمون)**: لقد روعي جانب صدق المحتوى في الاستبانة من خلال التأكّد من أنَّ جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تُغطّي أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تُغطّي جميع جوانب وأبعاد الأسئلة المنتقاة من الإطار النظريّ للدراسة.

ب. **الصدق الظاهر**: للتأكّد من أنّ أسئلة الاستبانة تفي بالغرض الذي أُعدّت من أجله وتحقّق أهداف البحث، تمَّ عرض الاستبانة على عدد خمسة من الأساتذة المتخصّصين في علم الجغرافيا بغرض تحكيمها، وبعد أن جُمعت أراؤهم وملاحظاتهم على فقرات استمارة

الاستبانة، أُجريت عليها التعديلات اللازمة، سواء أكان بحذف فقرات أم بإضافة أخرى، حتّى تمَّ الوصول إلى الصورة النهائيّة التي أُعدَّت للتطبيق بما أقرّه المحكِّمون في كلّ عبارةٍ من عبارات الاستبانة، فضمَّتِ الاستبانة 60 سؤالاً، توزَّعت على خمس مجموعاتٍ رئيسةٍ، شملت الأولى (4) أسئلة عن الخصائص والمتغيّرات الشخصيّة، منها: العمر، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليميّ، والمهنة، والمجموعة الثانية شملت (12) سؤالاً حول الحيازة الزراعيّة، والثالثة (10) أسئلة حول الزراعة التعاقديّة، والرابعة (22) سؤالاً حول أهم مميّزات الزراعة التعاقديّة، والمجموعة الخامسة شملت (12) سؤالاً حول أهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد، وبعد عملية التحكيم والتعديل تمَّ توزيع عدد (100) استبانة على عيّنة عشوائيّة بسيطة تمثّل 7% من إجمالي عدد الحائزين الزراعيّين ببلدية الزاوية الجنوب، البالغ عددهم حوالي 1409 حائزاً زراعيّاً (خلف الله، 2014، ص148)، وعند تجميع الاستمارات تمَّ الحصول على عدد (70) استبانة فقط من إجمالي الاستبانات التي تمَّ توزيعها.

ثانياً: اختبار الثبات والصدق: للتأكّد من ثبات وصدق أداة الدراسة تمَّ حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، ومعامل الصدق الذاتيّ عن طريق إيجاد الجذر التربيعيّ لمعامل كرونباخ ألفا لكلّ محورٍ من محاور استمارة الاستبانة ولجميع المحاور، فكانت النتائج كما هي في الجدول رقم (1).

جدول (1) نتائج اختبار الثبات والصدق.

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	أهمّ مميزات الزراعة التعاقديّة	22	0.855	0.925
2	أهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد	12	0.805	0.897
3	جميع العبارات	34	0.851	

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أنَّ قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معاملات الثبات) لكلّ مجموعة من عبارات استمارة الاستبانة تتراوح بين (0.805 إلى 0.855)، وهي قيم كبيرة أكبر من (0.60) وهذا يدلّ على توفّر درجة عالية من الثبات الداخليّ في الإجابات، وكذلك فإنّ معاملات الصدق تتراوح بين (0.897 إلى 0.925)، وهي قيم كبيرة وهذا يدلّ على توفّر درجة عالية من الصدق، وهذا يمكّننا من الاعتماد على هذه

الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، ممّا يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نتحصَّل عليها.

ثالثاً: الخصائص والمتغيّرات الشخصيّة: تبيَّن عند تحليل البيانات المجمَّعة من الاستبانات المستردّة أنّ الخصائص والمتغيّرات الشخصيّة لأفراد عيّنة الدراسة من الحائزين الزراعيّين جاءت على النحو التالي:

1. **العمر:** إنّ معرفة عمر الحائزين الزراعيّين ذو أهميّةٍ كبيرةٍ في اتّخاذ قرارات التعاقد، ومدى الالتزام والمسؤوليّة تجاه عقود التعاقد والالتزامات الماليّة والزراعيّة، وقد تبيّن من خلال تحليل البيانات أنّ الفئة العمريّة التي تتراوح أعمارها بين (25 و45 عاماً) تحتلّ نسبة (52.86%) من إجماليّ أفراد عيّنة الدراسة، والذين أعمارهم تزيد عن (45 عاماً) بلغت نسبتهم (41.43%)، والذين تقلّ أعمارهم عن (25 عاماً) بلغت نسبتهم (5.7%)، وهذا التوزيع العمريّ ينشأ في الغالب نتيجة عامل الإرث وتقسيم الحيازات الزراعيّة وتجزئتها إلى حيازاتٍ تتوزّع بين الورثة بعد موت المالك، وهذا يشجّع الورثة الحائزين على التعاقد مع مستثمرين لحيازاتهم الصغيرة، وقد تبيّن من خلال تحليل بيانات خصائص التركيب النوعيّ أنّ جميع مفردات عيّنة الدراسة من الذّكور، والشكل البيانيّ التالي رقم (1) يوضّح التوزيع النسبيّ لأعمار الحائزين الزراعيّين.

شكل (1) التوزيع النسبيّ لأعمار الحائزين الزراعيّين.

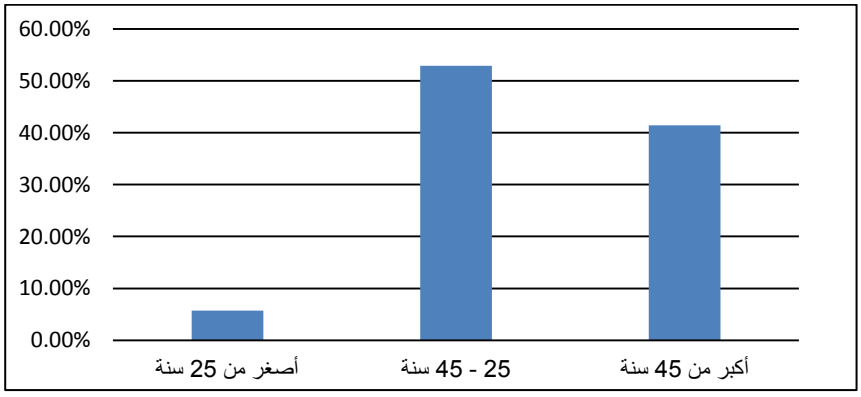

2. **عدد أفراد الأسرة:** إنَّ معرفة عدد أفراد الأسرة له أهميّة في تحديد المشاركين في النشاط الزراعيّ، وفي تحديد الأعباء الملقاة على عاتق الحائزين الزراعيّين، وقد تبيَّن أنّ معظم أفراد

عيّنة الدراسة تتراوح أعداد أفراد أسرهم بين (3 و5 أفراد)، بنسبة بلغت (50%) ثمّ الذين تتراوح أعداد أفراد أسرهم بين (6 و8 أفراد) بنسبة بلغت (34.30%)، ثمّ الذين أعداد أفراد أسرهم (2 فأقلّ) بنسبة (8.6%)، وشكّل الذين أعداد أفراد أسرهم (أكثر من 8 أفراد) نسبة قليلة بلغت حوالي (7.1%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة، والشكل البيانيّ التالي رقم (2) يوضّح التوزيع النسبيّ لعدد أفراد أُسَر الحائزين الزراعيّين.

شكل (2) التوزيع النسبيّ لعدد أفراد أُسَر الحائزين الزراعيّين.

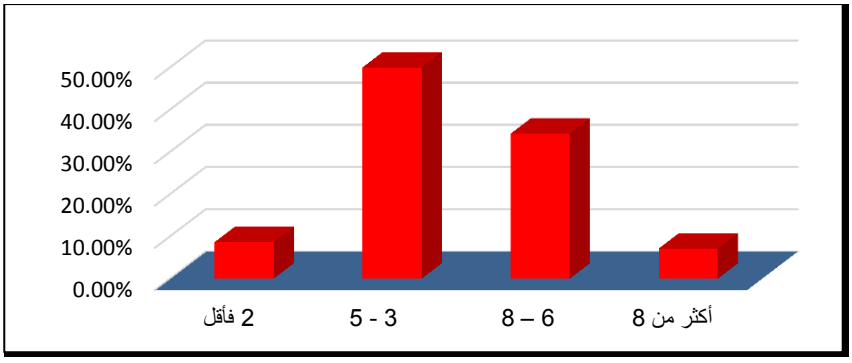

3. **المستوى التعليمي**: تلعب درجة التعلّم دورًا مهمّاً في تحسين الإنتاجيّة وتطوير الزراعة، فالحصول على مستوى تعليمٍ جيّدٍ يُمكّن المزارعين من تبنّي أساليبَ زراعيّةٍ حديثةٍ وفعّالةٍ، وتطبيق ممارساتٍ تحافظ على البيئة والموارد الطبيعيّة واستدامتها، ويُمَكّنهم أيضاً من فهمٍ أفضل لمفهوم الزراعة التعاقديّة وإيجابيّات تطبيقها، فمن خلال تحليل البيانات تبيّن أنّ حوالي ثُلثي أفراد عيّنة الدراسة بنسبة (61.4%) مستواهم التعليميّ متوسّط، ثمّ شكّلَ الذين مستواهم التعليميّ عالٍ نسبةً بلغت (22.9%)، ثمّ الذين مستواهم التعليميّ أساسيّ نسبة (10%)، وجاء الذين مستواهم التعليميّ دراسات عليا بنسبة منخفضة بلغت حوالي (5.7%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة، والشكل البيانيّ رقم (3) يوضّح التوزيع النسبيّ للمستوى التعليميّ للحائزين الزراعيّين.
4. **المهنة**: يلعب نوع الوظيفة دورًا حيويًّا في تحقيق نجاح النشاط الزراعيّ، فالمهنة المتخصّصة في النشاط الزراعيّ تُمكّن المزارعين من إدارة مزارعهم باحترافيّة، فبوجود فلاحين مؤهّلين يمكن تحسين جودة المنتجات الزراعيّة، وتعزيز فرص التسويق، وزيادة دخل المزارعين، ممّا يعود بالفائدة على القطاع الزراعيّ بشكلٍ عامٍّ، ومن خلال تحليل البيانات تبيَّن أنّ أكثر

من ثلاثة أرباع أفراد عيّنة الدراسة نسبة (82.8%) يعملون بوظائف أخرى غير الزراعة، إلى جانب قيامهم ببعض الأعمال الزراعيّة في مزارعهم، وأنّ نسبة الذين يعملون بالنشاط الزراعيّ فقط منخفضة جدّاً إذْ سجّلت حوالي (8.6%)، وجاءت نسبة الذين يعملون بالأعمال الحرّة مماثلة لنسبة الذين يعملون بالزّراعة (8.6%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة، وتوزيع النسب بهذا الشكل يشجّع على قيام الزراعات التعاقديّة في المنطقة، والشكل البيانيّ رقم (4) يوضّح التوزيع النسبيّ المهنيّ للحائزين الزراعيّين.

شكل (3) التوزيع النسبيّ للمستوى التعليميّ للحائزين الزراعيّين.

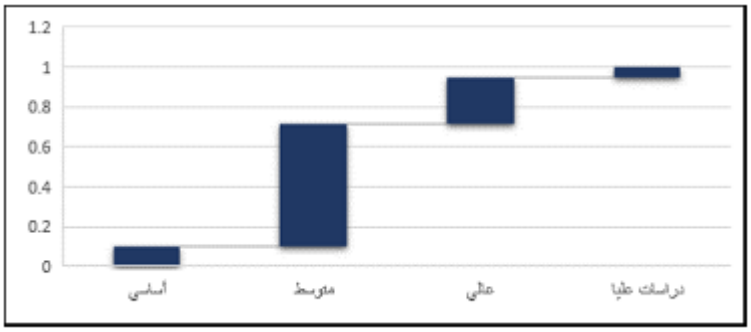

شكل (4) التوزيع النسبيّ المهنيّ للحائزين الزراعيّين.

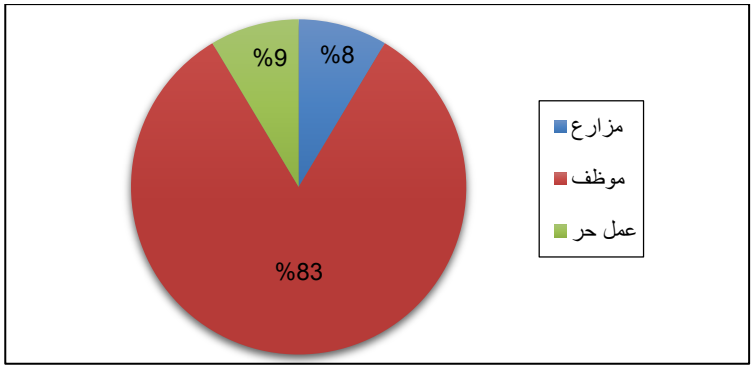

رابعاً: خصائص الحيازات الزراعيّة:

1. **الوضع الحيازيّ للمزرعة:** تُعدّ الملكيّة أمراً مهمّاً لأنّها تؤثّر على استدامة القطاع الزراعيّ، فملكيّة الأرض تضمن للحائزين الزراعيّين الاستقرار، وتحفّزهم على تطوير مزارعهم، والاستثمار فيها بشكلٍ أفضل، وتبنّي أساليب زراعيّة مستدامة، ومن خلال

تحليل بيانات استمارة الاستبانة تبيَّن أنّ الوضع الحيازيّ لمعظم أفراد عيّنة الدراسة وبما يقرب من الثلثين هي ملكيّة خاصّة بنسبةٍ بلغت (64.3%)، وأنّ حوالي الثلث منها للأسرة (32.9%)، والنسبة القليلة المتبقّية التي تقدّر بحوالي (2.9%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة تمثّل الحائزين الزراعيّين الذين يمتلكون حيازاتٍ زراعيّةً بالمشاركة (أي مع شريكٍ آخر)، والشكل البيانيّ رقم (5) يبيّن الوضع الحيازيّ للمزارع.

شكل (5) التوزيع النسبيّ للوضع الحيازيّ للمزارع.

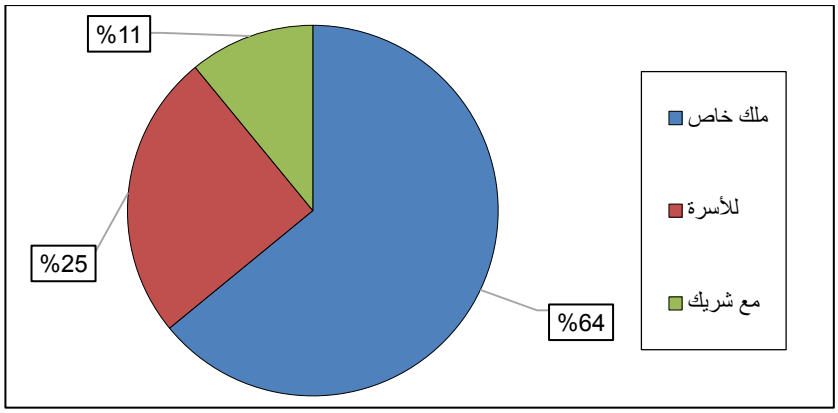

2. **مساحة الحيازة الزراعيّة:** تبيَّن من خلال بيانات الجدول رقم (2) أنّ نصف أفراد عيّنة الدراسة وتبلغ مساحة مزارعهم (5 هكتارات فأقلّ) يمثّلون نسبة (52.9%)، وارتفاع النسبة بهذا الشكل يشير إلى تفتّت الحيازات الزراعيّة، وفي الغالب ينتج هذا عن العديد من الأسباب والعوامل، وفي حالة منطقة دراستنا هذه فأهمّ العوامل تتمثّل في تقسيم التركة (الميراث)، والتوسّع العمرانيّ في البناء، واقتصاص مساحات من الأراضي الزراعيّة والتصرّف فيها ببيعها، فجميعها تؤدّي إلى تقلّص مساحة الحيازات الزراعيّة، وتبيَّن أنّ الذين تتراوح مساحة مزارعهم بين (6 إلى 10 هكتارات) يمثّلون نسبة (32.9%)، وجاءت النسبة المتبقّية التي تقدّر بحوالي (14.2%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة للحائزين الزراعيّين الذين تُقدّر مساحة مزارعهم بحوالي (11هكتاراً فأكبر)، فبالنسبة إلى ذوي الحيازات الصغيرة والمتوسطة يُعتبر نظام الزراعة التعاقديّة أحد أهمّ الأساليب العلميّة لإحداث نقلةٍ نوعيّةٍ في أوضاعهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة أو الإنتاجيّة والمعيشيّة على السواء، وغالباً ما تعمل المساحات الكبيرة للحيازات الزراعيّة على منح مالكيها فُرص

التمتّع بقدرٍ مناسبٍ من مزايا السعات الاقتصاديّة الكبيرة سواء من حيث التخصّص الإنتاجيّ أو القدرة التنظيميّة والإدارة أو الفرص التمويليّة أو القدرة على الوصول إلى الأسواق.

جدول (2) التوزيع العدديّ والنسبيّ لمساحة الحيازات الزراعيّة.

مساحة المزرعة/ هكتار	العدد	النسبة %
5 فأقلّ	37	52.9
6 – 10	23	32.9
11 فأكبر	10	14.2
المجموع	**70**	**100.0**

3. **موقع المسكن:** إنّ موقع المسكن بالنسبة إلى المزارع والمزرعة يلعب دورًا حيويّاً في تسهيل عمليّات الزراعة، ويوفّر بيئة مريحة وآمنة وسهلة الوصول، ونلاحظ من خلال الشكل البيانيّ رقم (6) أنّ معظم أفراد عيّنة الدراسة تقع مساكنهم داخل حيازاتهم الزراعيّة، ويمثّلون نسبة (94.3%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة، والنسبة القليلة المتبقّية التي تقدّر بحوالي (5.7%) تقع مساكنهم خارج حيازاتهم الزراعيّة.

شكل (6) التوزيع النسبيّ لمواقع سكن أفراد عيّنة الدراسة.

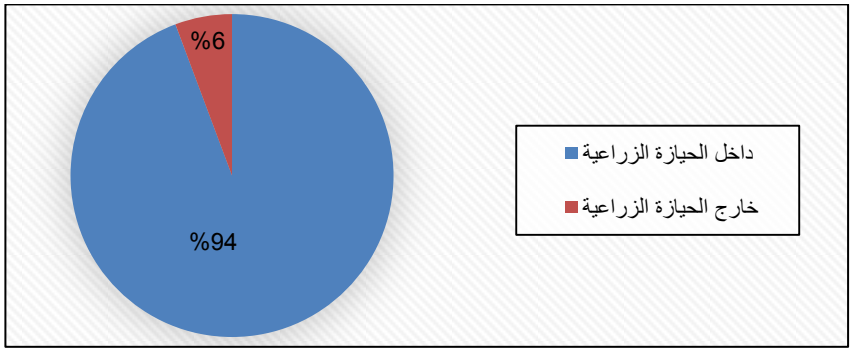

4. **الاستغلال الحالي للمزرعة:** إنّ الحيازات الزراعيّة يمكن أن تُستغلّ بعدّة طرق، لتسهم في توفير دخلٍ إضافيٍّ للحائزين الزراعيّين، وتحسين ظروفهم المعيشيّة، وتلبية احتياجاتهم السوقيّة، وتحقيق الأمن الغذائيّ، وقد تبيَّنَ من خلال الدراسة أنّ معظم أفراد العيّنة يستغلّون مزارعهم في الإنتاج الزراعيّ النباتيّ والحيوانيّ معاً، ويمثّلون نسبةً كبيرةً بلغت (61.4%)، ثمَّ الذين يستغلون مزارعهم في إنتاج المحاصيل الزراعيّة النباتيّة فقط بنسبة

(17.2%)، ثمّ جاء الذين يستغلّون مزارعهم فقط في تربية الحيوانات لإنتاج اللحوم والألبان والبيض وغيرها بنسبة منخفضة سجّلت حوالي (7.1%)، ثم شكّل الذين لا يستغلّون مزارعهم في أيّ نشاطٍ زراعيٍّ سواء أكان نباتيّاً أو حيوانيّاً نسبةً بلغت (14.3%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة، والجدول التالي رقم (3) يبيّن التوزيع العدديّ والنسبيّ لأفراد العيّنة حسب استغلالهم الحالي لحيازاتهم الزراعيّة.

جدول (3) التوزيع العدديّ والنسبيّ للاستغلال الحالي للمزرعة.

الاستغلال الحالي للمزرعة	العدد	النسبة %
لا تستغلّ	10	14.3
للزراعة فقط	12	17.2
لتربية الحيوانات فقط	5	7.1
للزراعة وتربية الحيوانات معًا	43	61.4
المجموع	**70**	**100.0**

5. **المساحة المستغلَّة في الإنتاج الزراعيّ**: إنّ المساحة المستغلّة في الإنتاج الزراعيّ تلعب دوراً حيويّاً في تلبية الاحتياجات الغذائيّة، وتحقيق التنمية المستدامة، ودعم الاقتصاد المحلّيّ، والحفاظ على البيئة، فمن خلال بيانات الجدول رقم (4) اتّضح أنّ أكثر من ثمانية أعشار عيّنة الدراسة بنسبة (85.7%) مزارعهم مستغلَّة في الإنتاج الزراعيّ، وتبيَّن أنّ أكثر من نصف أفراد عيّنة الدراسة يستغلّون مساحة تتراوح بين (2 إلى 5 هكتارات) بنسبة بلغت (55.7%)، والذين يستغلّون مساحة تبلغ (6 هكتارات فأكبر) نسبتهم (12.9%)، وشكّل الذين يستغلّون مساحات صغيرة من حيازاتهم الزراعيّة (1 هكتار فأقلّ) نسبة (17.1%)، وجاء الذين لا يمارسون أيّ نشاط زراعيّ في مزارعهم بنسبة (14.3%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة.

جدول (4) التوزيع العدديّ والنسبيّ للمساحة المستغلَّة في الزراعة.

المساحة المستغلَّة في الزراعة	العدد	النسبة %
لا توجد	10	14.3
1هكتار فأقلّ	12	17.1
2 – 5 هكتارات	39	55.7
6 هكتارات فأكبر	9	12.9
المجموع	**70**	**100.0**

6. **أسباب عدم استغلال مساحة المزرعة بالكامل:** إنّ عدم استغلال مساحة الحيازات الزراعيّة يعود في الغالب إلى العديد من الأسباب والمعوّقات، ومن خلال ملاحظة الشكل البيانيّ رقم (7) نلاحظ أنّ أكثر من ثُلث عيّنة الدراسة بنسبة (35.7%) أجابوا بأنّ السبب الرئيس في عدم استغلالهم مساحة مزارعهم بالكامل هو نقص الموارد المائيّة اللازمة للريّ والزراعة، وأنّ نسبة (27.1%) أجابوا بأنّ تدهور التربة وانخفاض خصوبتها هو السبب في عدم استغلال المساحة بالكامل، وأيضاً أجاب حوالي (21.4%) بأنّ نقص العمالة الماهرة المزوَّدة بالمعارف الزراعيّة التي تساعد في زيادة الإنتاج هو السبب في عدم استغلال المساحة الزراعيّة بالكامل، وجاء أخيراً عامل قلّة الموارد الماليّة سبباً في عدم القدرة على استغلال المساحات الزراعيّة بالكامل لنسبة (15.8%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة.

شكل (7) التوزيع النسبيّ لأسباب عدم استغلال مساحة المزرعة بالكامل.

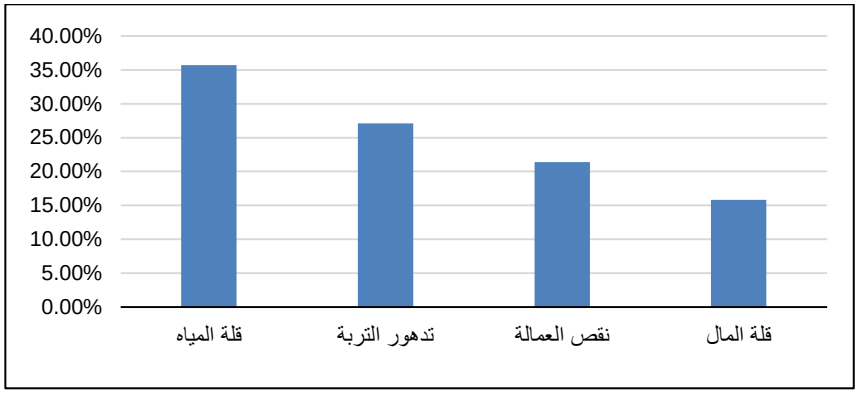

7. **عدد آبار المياه في الحيازة الزراعيّة:** إنَّ عدد الآبار المستخدمة للزراعة وكميّة المياه التي يتمّ ضخّها يُعدّ مؤشِّراً مهمّاً لضمان استدامة القطاع الزراعيّ، ومن خلال تحليل استمارة الاستبانة تبيَّن أنّ معظم الحيازات الزراعيّة لأكثر من ثُلثي أفراد عيّنة الدراسة يوجد بها عدد (1 بئر مياه) بنسبة بلغت (84.3%)، كما تبيَّن أنّ الحيازات الزراعيّة التي يوجد بها عدد (2 بئر مياه) بلغت نسبتها (11.4%)، وجاءت الحيازات الزراعيّة التي بها عدد (3 آبار مياه) بنسبة قليلة بلغت (1.4%)، وسجلت الحيازات التي لا يوجد بها آبار للمياه نسبة (2.9%) من إجمالي عيّنة الدراسة، والشكل البيانيّ التالي رقم (8) يوضّح التوزيع النسبيّ لعدد آبار المياه في الحيازة الزراعيّة.

شكل (8) التوزيع النسبيّ لعدد آبار المياه في الحيازة الزراعيّة.

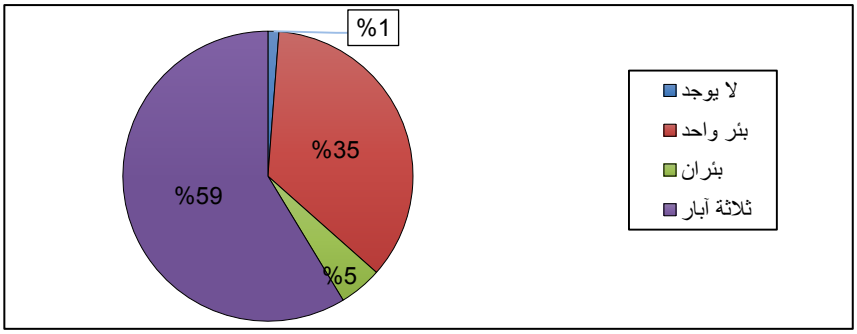

8. **قيمة الدخل السنويّ من المزرعة:** يُعدّ الدخل السنويّ من الحيازات الزراعيّة أمراً بالغ الأهميّة، وعنصرًا أساسيّاً في استدامة العمليّة الزراعيّة وتطويرها، وتحسين مستوى معيشة المزارعين، وتحقيق الأمان الغذائيّ المحلّي والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومن خلال تحليل بيانات الدراسة تبيَّن أنّ أكثر أفراد عيّنة الدراسة بنسبة بلغت (45.7%) أجابوا بأنّ قيمة الدخل السنويّ المتحصَّل عليه من مزارعهم يُقدَّر بحوالي (5000 دينار فأقلّ)، وأنّ نسبة (8.6%) أجابوا بأنّ قيمة الدخل السنويّ من مزارعهم تتراوح بين (5000 – 10000 دينار)، ونسبة (4.3%) دخل مزارعهم السنوي يفوق (10000 دينار)، وأجاب عدد لابأس به من أفراد عيّنة الدراسة بأنّه (لا يوجد دخلٌ لمزارعهم) بنسبة بلغت (41.4%)، وارتفاع النسبة هذا يكون في الغالب نتيجة إهمال العمل والزراعة في الحيازات الزراعيّة للعديد من الصعوبات التي من أهمّها عدم وجود مصدر للمياه، وقلّة الموارد الماليّة، وأنّ أغلب أفراد عيّنة الدراسة من الحائزين الزراعيّين وبنسبة (82.86%) يعملون بمهن أخرى غير زراعيّة، فجميع هذه العوامل تشجّع على الدخول في الزراعة التعاقديّة، والجدول التالي رقم (5) يبيّن قيمة الدخل السنويّ من الحيازة الزراعيّة.

جدول (5) التوزيع النسبيّ لأفراد عيّنة الدراسة حسب قيمة الدخل السنويّ من المزرعة

قيمة الدخل السنويّ من المزرعة	النسبة %
لا يوجد دخل من المزرعة	41.4
أقلّ من 5000 دينار	45.7
من 5000 إلى 10000 دينار	8.6
أكثر من 10000	4.3
المجموع	**100.0**

9. **الخدمات التي يقدّمها المصرف الزراعيّ**: تلعب المصارف الزراعيّة دورًا حيويّاً في دعم القطاع الزراعيّ، وتعزيز استدامة الأراضي الزراعيّة، وتحسين جودة المنتجات، والرفع من مستوى دخل الحائزين الزراعيّين، بما تقدّمه من خدماتٍ مهمّةٍ، مثل: توفير التمويل اللازم، والقروض الزراعيّة، والاستشارات، والتأمين الزراعيّ، والتقنيات الحديثة، ومن خلال الشكل البيانيّ رقم (9) نلاحظ أنّ أكثر من ثلاثة أرباع أفراد عيّنة الدراسة بنسبة (84.3%) لا تقدّم لهم المصارف الزراعيّة أيّ نوع من الخدمات المناطة بها، ونسبة قليلة جدًا من أفراد عيّنة الدراسة بلغت (15.7%) أجابوا بأنّهم استفادوا من خدمات المصرف الزراعيّ، منهم نسبة (12.9%) تحصّلوا على قروض زراعيّة، ونسبة (1.4%) تحصّلوا على الآلات والمعدات الزراعيّة، وبنسبة مثلها (1.4%) للذين تحصّلوا على الأسمدة.

شكل (9) التوزيع النسبيّ حسب الخدمات التي يقدّمها المصرف الزراعيّ.

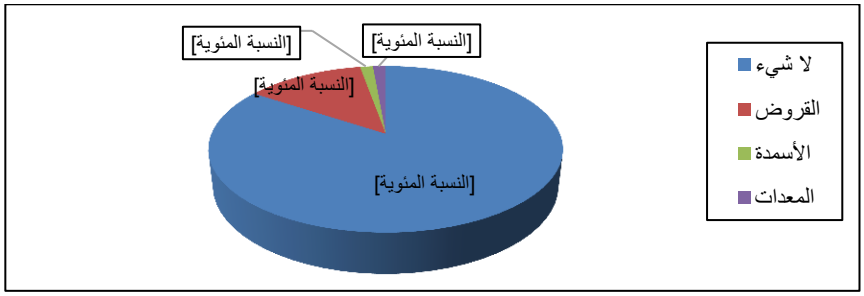

10. **دور المرشد الزراعيّ**: إنّ دور المرشد الزراعيّ مهمّ جدّاً في تطوير القطاع الزراعيّ وتحسين أداء المزارعين، بتقديم المشورة والإرشاد حول أفضل الممارسات الزراعيّة المستدامة، فمن خلال تحليل البيانات تبيّن أنّ حوالي ثُلثي أفراد عيّنة الدراسة، بنسبة (65.7%) لا يستفيدون من خدمات المرشدين الزراعيّين، وارتفاع النسبة بهذا الشكل مردّه في الغالب إلى أنّ نسبة (41.4%) من الحائزين الزراعيّين ليس لمزارعهم دخل سنويّ، وأجاب حوالي (12.9%) بوجود دور للمرشد الزراعيّ في بعض الأوقات، في حين أجاب ما نسبته (21.4%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة بأنّ هناك دوراً للمرشد الزراعيّ في مزارعهم، والشكل البياني رقم (10) يوضّح التوزيع النسبيّ لدور المرشد الزراعيّ بالنسبة إلى الحائزين الزراعيّين.

شكل (10) التوزيع النسبيّ لدور المرشد الزراعيّ بالنسبة إلى الحائزين الزراعيّين.

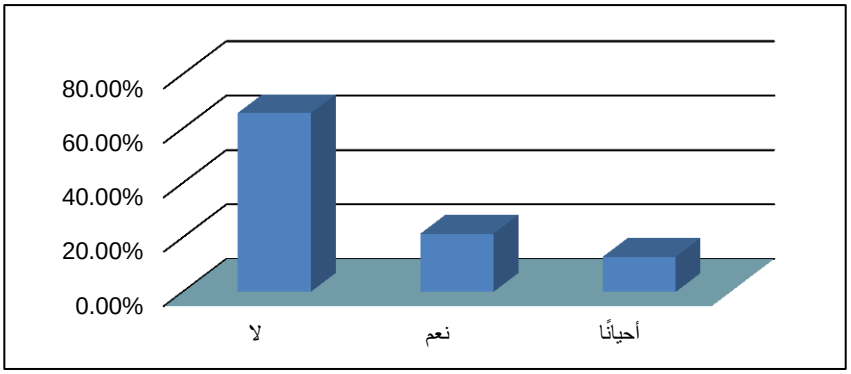

11. **امتلاك سيارة لتسويق منتجات الحيازة الزراعيّة:** إنّ امتلاك المزارع لسيارة نقلٍ خاصّةٍ بمنتجات مزرعته تقلّل من تكاليف النقل، والتسويق، والتوزيع، وتمكّنه من نقل المحاصيل الزراعيّة بسهولةٍ وفاعليّةٍ من المزرعة إلى الأسواق، أو العملاء مباشرةً، ومن خلال ملاحظة الشكل البيانيّ رقم (11) يتّضح لنا أنّ أفراد عيّنة الدراسة الذين لا يملكون سيارة نقل لتسويق منتجاتهم الزراعيّة بلغت نسبتهم (62.9%)، والنسبة المتبقّية من أفراد عيّنة الدراسة التي تقدّر بحوالي (37.1%) يملكون سيارة نقل خاصّة بهم لتسويق منتجاتهم الزراعيّة.

شكل (11) التوزيع النسبيّ بحسب امتلاك سيارة لتسويق المنتجات الزراعيّة.

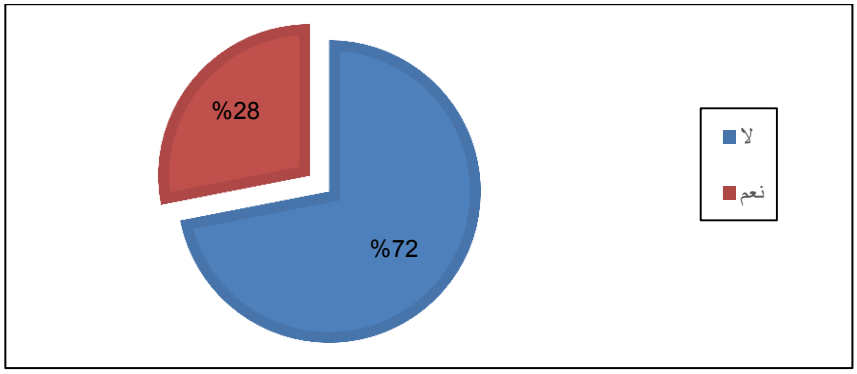

خامسًا: الزراعة التعاقديّة:

1. **مصدر السماع بالزراعة التعاقديّة:** إنّ معرفة نظام الزراعة التعاقديّة يلعب دوراً مهمّاً في فهم ما تهدف إلى تحقيقه، الأمر الذي يعزّز ويحفّز الحائزين الزراعيّين بالدخول في عقود

الزراعات التعاقديّة، وتبنّي ممارساتٍ زراعيّةٍ مستدامةٍ تحسّن من جودة المنتجات الزراعيّة، فمن خلال ملاحظة الشكل رقم (12) يتبيَّن أنَّ أغلب أفراد عيّنة الدراسة – أكثر من أربعة أخماسها – بنسبة (85.7%) ليس لديهم معرفة بالزراعة التعاقديّة ولم يسمعوا بها من قبل، وجاءت بقيّة مصادر السماع الأخرى بنسبٍ منخفضةٍ، فسجَّلت نسب سماع متساوية لوسائل الإعلام المختلفة، والجمعيّات الزراعيّة التعاونيّة، ووزارة الزراعة بلغت حوالي (2.9%) لكلٍّ منها، وأيضاً سُجّلت نسب متساوية بلغت (1.4%) لكلٍّ من: شركات التسويق الزراعيّ، التجّار الزراعيّين، شبكة الإنترنت، أحد الأقارب، وسبب توزيع النسب بهذا الشكل يعود في الغالب إلى عدم تبنّي الدولة هذه الزراعة من خلال قنواتها المتعدّدة، سواء أكانت المصارف الزراعيّة، أو الجمعيّات الزراعيّة التعاونيّة، وعدم وجود شركات خاصّة تتبنّى هذا النوع من الزراعات.

شكل (12) التوزيع النسبيّ لأفراد عيّنة الدراسة حسب مصدر السّماع بالزراعة التعاقديّة.

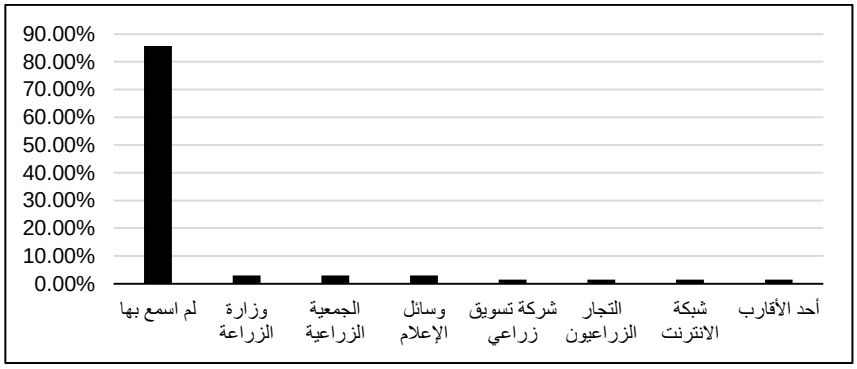

2. **مدى ممارسة الزراعة التعاقديّة:** إنّ فرص نجاح الزراعة يعتمد على مدى تعزيز ممارسة الزراعة التعاقديّة، وعلى علاقات المزارعين مع المشترين المهتمّين بشراء المحصول، ومن خلال تحليل بيانات الاستبانة تبيَّن أنّ معظم أفراد عيّنة الدراسة بنسبة (84.3%) لا يمارسون في مزارعهم الآن أيّ نوعٍ من أنواع الزراعات التعاقديّة، والنسبة القليلة المتبقّية التي تقدَّر بحوالي (15.7%) يمارسون الآن الزراعة التعاقديّة، في حين تبيَّن أنّ إجمالي نسبة الذين تعاقدوا في السابق والآن بلغت حوالي (27.1%)، والذين لم يتعاقدوا أبدًا بلغت نسبتهم (72.9%)، وأنّ إجمالي التعاقدات بنسبة (100%) تمّت شفاهةً من دون تسجيل عقود مع المشترين التجّار، وقد استحوذ الإنتاج الحيوانيّ على الثلثين بنسبة

(66.6%) من إجمالي العقود المبرمة، والنسبة المتبقّية التي تقدَّر بحوالي (33.4%) هي مناصفة بين الإنتاج النباتيّ، والإنتاج النباتيّ والحيوانيّ معًا.

3. **تشجيع الزراعة التعاقديّة**: يسهم التعاقد الزراعيّ في تحفيز الاستثمار في الزراعة، وتحسين تخطيط الإنتاج والتسويق، وتقليل المخاطر الماليّة للحائزين الزراعيّين، وتحسين دخلهم، وزيادة فرص التوسّع في الإنتاج، وقد أظهر تحليل البيانات أنّ تسعة أعشار عيّنة الدراسة بنسبة (91.4%) من إجمالي أفراد عيّنة الدراسة يشجّعون على ممارسة الزراعة التعاقديّة بشكلٍ أو بآخر، وحوالي (64.3%) من أفراد عيّنة الدراسة أجابوا بأنّهم يشجّعون الزراعات التعاقديّة، وحوالي (27.1%) أجابوا بـ (أحياناً)، والعيّنة القليلة المتبقّية بنسبة (8.6%) أفرادها لا يشجّعون على الزراعة التعاقديّة، وقد توزَّع أفراد عيّنة الدراسة فيما يتعلّق بأنسب المنتجات الزراعة التي يشجّعون عليها في الزراعة التعاقديّة بين الإنتاج الحيوانيّ أم النباتيّ أم الاثنين معًا، فجاءت إجاباتهم على النسب التالية على التوالي: (5.7%، 21.4%، 72.9%)، وقد تباينت إجابات أفراد عيّنة الدراسة حول أفضليّة إبرام العقود، حيث أجابت نسبة (40%) منهم بأنّهم يفضّلون التعاقد مع التاجر، ونسبة (37.1%) منهم يفضّلون شركات التسويق الزراعيّ، ونسبة (17.1%) يفضّلون المصرف الزراعيّ، وحوالي (5.8%) يفضّلون التعاقد مع الجمعيّات الزراعيّة التعاونيّة، وبسؤال أفراد عيّنة الدراسة على أفضل فترات التعاقد فضَّل ما نسبته (60%) التعاقد قبل الشروع في الزراعة، ونسبة (34.3%) أجابوا بأفضليّة التعاقد عند جاهزيّة المنتج، ونسبة قليلة بلغت (5.7%) فضَّلوا التعاقد قبل نضج المنتج الزراعيّ.

4. **أهميّة الزراعة التعاقديّة**: إنَّ للزراعة التعاقديّة أهميَّةً كبيرةً تزيد من كفاءة الزراعة وتحدّ من المخاطر، وبسؤال عيّنة الدراسة عن مدى أهميّة الزراعة التعاقديّة أجاب أكثر من نصفهم بنسبة (55.7%) بأنّها مهمّة بشكلٍ كبيرٍ، ونسبة (37.1%) أجابوا بأنّها مهمّة إلى حدٍّ ما، والنسبة القليلة المتبقّية التي تقدَّر بحوالي (7.1%) أجاب أفرادها بأنَّ الزراعة التعاقديّة غير مهمّة من وجهة نظرهم، وبسؤالهم عمّا إذا كانت الزراعة التعاقديّة سَتُسهم في تطوير قطاع الزراعة في بلديّة الزاوية الجنوب أجاب حوالي (56.6%) بأنّ الزراعة التعاقديّة ستسهم في تطوير الزراعة، وحوالي (32.9%) أجابوا بـ (أحيانًا)، ونسبة قليلة بلغت (8.6%) أجابوا بأنّ الزراعة التعاقديّة لن يكون لها دورٌ في تطوير قطاع الزراعة

بالبلديّة، ومن خلال مقارنة أهميّة الزراعة ودعمها لقطاع الزراعة من وجهة نظر أفراد عيّنة الدراسة تبيَّن أنّ نسبها متوافقة بين العالية والمتوسِّطة والدنيا، والشكل البيانيّ التالي رقم (13) يوضِّح ذلك.

الشكل (13) التوزيع النسبيّ المقارن بين أهميّة الزراعة التعاقديّة ودورها في تطوير الزراعة ببلديّة الزاوية الجنوب

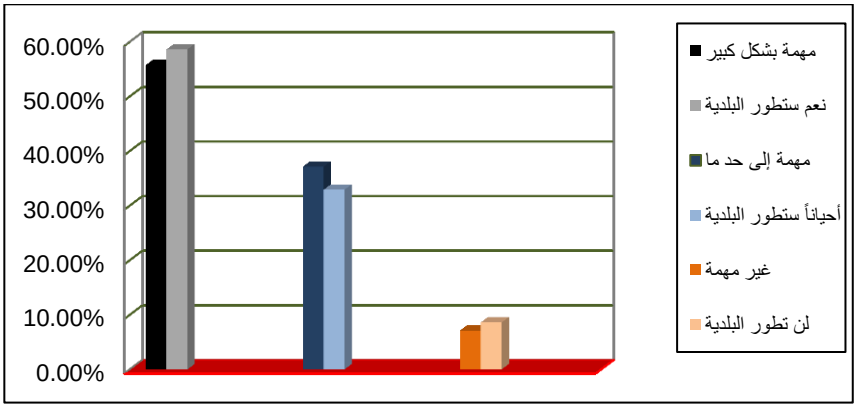

سادساً: مميّزات الزراعة التعاقديّة:

لمعرفة درجة الموافقة على أهمّ مميّزات الزراعة التعاقديّة لدى أفراد عيّنة الدراسة من خلال بيانات الجدول رقم (6) نلاحظ أنّ درجات الموافقة على جميع العبارات المتعلّقة بهذا الشّأن جاءت بدرجة موافقة عالية، وهذه درجة مهمّة لموافقة أفراد عيّنة الدراسة على مميّزات الزراعة التعاقديّة.

جدول (6) التوزيع التكراريّ والنسبيّ ودرجات الموافقة لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن العبارات المتعلّقة بمميّزات الزراعة التعاقديّة.

م	العبارة	التكرار النسبة %	غير موافق	موافق بدرجة مقبولة	موافق بدرجة عالية	درجة الموافقة
1	سهولة معرفة بنود العقد	التكرار	4	9	57	عالية
		النسبة%	5.7	12.9	81.4	
2	الحصول على المشورة القانونيّة	التكرار	2	18	50	عالية
		النسبة%	2.9	25.7	71.4	
3	ضمان تسويق المنتج الزراعيّ	التكرار	4	18	48	عالية
		النسبة%	5.7	25.7	68.6	
4	التسويق بسعرٍ جيّد	التكرار	2	18	50	عالية
		النسبة%	2.9	25.7	71.4	

5	دفع الثمن في الوقت المحدَّد	التكرار	00	15	55	عالية
		النسبة%	0.0	21.4	78.6	
6	توفير مستلزمات الإنتاج	التكرار	2	22	46	عالية
		النسبة%	2.9	31.4	65.7	
7	الحفاظ على الأراضي الزراعيّة	التكرار	8	15	47	عالية
		النسبة%	11.4	21.4	67.1	
8	دعم التنمية المحليّة	التكرار	1	14	55	عالية
		النسبة%	1.4	20.0	78.6	
9	تحسين جودة المنتجات الزراعيّة	التكرار	00	23	47	عالية
		النسبة%	0.0	32.9	67.1	
10	زيادة الإنتاجيّة في الحيازات الزراعيّة	التكرار	00	25	45	عالية
		النسبة%	0.0	35.7	64.3	
11	إنتاج محاصيل ذات نوعيّة جيّدة	التكرار	1	22	47	عالية
		النسبة%	1.4	31.4	67.1	
12	منع الاحتكار وتحكّم التجّار في أسعار السوق	التكرار	00	22	48	عالية
		النسبة%	0.0	31.4	68.6	
13	توفير فرص العمل	التكرار	00	18	52	عالية
		النسبة%	0.0	25.7	74.3	
14	زيادة دخل المزارعين	التكرار	00	27	43	عالية
		النسبة%	0.0	38.6	61.4	
15	زيادة أرباح المشترين	التكرار	3	21	46	عالية
		النسبة%	4.3	30.0	65.7	
16	تفادي تذبذب الأسعار	التكرار	2	25	43	عالية
		النسبة%	2.9	35.7	61.4	
17	تقاسم المخاطر بين المزارع والمشتري	التكرار	8	30	32	عالية
		النسبة%	11.4	42.9	45.7	
18	تعزز التعاون بين المزارعين والمشترين	التكرار	2	24	44	عالية
		النسبة%	2.9	34.3	62.9	
19	مجدية في الحيازات الصغيرة	التكرار	13	30	27	عالية
		النسبة%	18.6	42.9	38.6	
20	مجدية في الحيازات الكبيرة	التكرار	2	22	46	عالية
		النسبة%	2.9	31.4	65.7	
21	توفّر المعلومات الاستشاريّة للمزارعين	التكرار	00	30	40	عالية
		النسبة%	0.0	42.9	57.1	
22	وجود قوانين معلنة ومنشورة تنظّم الزراعة التعاقديّة	التكرار	5	27	38	عالية
		النسبة%	7.1	38.6	54.3	

ولاختبار معنويّة درجة الموافقة على كلٍّ عبارةٍ من العبارات المتعلّقة بأهمّ مميزات الزراعة التعاقديّة، تمَّ استخدام اختبار (ولكوكسون) حول المتوسّط (2) فجاءت نتائج الفرضيّة الصفريّة والبديلة لكلٍّ عبارةٍ على النحو التالي:

الفرضيَّة الصفريّة: متوسّط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويّاً عن متوسّط المقياس(2).

الفرضيّة البديلة: متوسّط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويّاً عن متوسّط المقياس (2).

وبحساب الدلالة المعنويّة تبيَّن أنّ الدلالات المعنويّة المحسوبة أقلّ من مستوى المعنويّة (0.05)، ومتوسّطات إجابات أفراد عيّنة الدراسة تزيد على متوسّط المقياس (2) لجميع العبارات المتعلّقة بأهمّ مميِّزات الزراعة التعاقديّة، لذلك نرفض الفرضيّات الصفريّة لهذه العبارات ونقبل الفرضيّات البديلة لها، وحيث إنّ متوسّطات إجابات أفراد عيّنة الدراسة عن هذه العبارات تزيد على متوسّط المقياس (2) فهذا يدلّ على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات وتناسبها مع رغبات المزارعين.

ولاختبار الفرضيّة الفرعيّة المتعلّقة بموافقة عيّنة الحائزين الزراعيّين على أهمّ مميِّزات الزراعة التعاقديّة، تمَّ إيجاد المتوسّط العامّ لإجابات مفردات عيّنة الدراسة عن جميع العبارات المتعلّقة بهذه الفرضيّة (جدول 7) واستخدام اختبار (Z) حول متوسّط المقياس (2) فكانت نتائج الفرضيّة الصفريّة والبديلة عنها على النحو التالي:

الفرضيّة الصفريّة: المتوسّط العامّ لدرجة الموافقة على العبارات المتعلّقة بأهمّ مميِّزات الزراعة التعاقديّة لا يختلف معنويّاً عن متوسط المقياس (2).

الفرضيّة البديلة: المتوسّط العامّ لدرجة الموافقة على العبارات المتعلّقة بأهمّ مميِّزات الزراعة التعاقديّة يختلف معنويّاً عن متوسط المقياس (2).

جدول (7) نتائج اختبار حول المتوسّط العامّ لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن جميع العبارات المتعلّقة بأهمّ مميّزات الزراعة التعاقديّة.

البيان	المتوسّط	الانحراف المعياريّ	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أهمّ مميِّزات الزراعة التعاقديّة	2.6149	.27259	18.874	0.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أنّ قيمة إحصائي الاختبار (18.874) بدلالة معنويّة محسوبة (0.000) وهي أقلّ من مستوى المعنويّة (0.05) لذلك نرفض الفرضيّة

الصفريّة ونقبل الفرضيّة البديلة، وحيث إنَّ المتوسّط العامّ لإجابات أفراد عيّنة الدراسة (2.6149) وهو يزيد على متوسّط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود العديد من المميّزات للزراعة التعاقديّة.

سابعاً– أهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد:

لمعرفة درجة الموافقة على أهمّ البنود التي يتضمّنها العقد في الزراعة التعاقديّة لدى أفراد عيّنة الدراسة من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (8) نلاحظ أنَّ درجات الموافقة على جميع العبارات المتعلّقة بهذا الشأن جاءت بدرجة موافقة عالية، وهذه درجة مهمّة لموافقة أفراد عيّنة الدراسة على مميّزات الزراعة التعاقديّة.

جدول (8) التوزيع التكراريّ والنسبيّ لدرجة موافقة أفراد عيّنة الدراسة عن العبارات المتعلّقة بأهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد.

م	العبارة		غير موافق	موافق بدرجة مقبولة	موافق بدرجة عالية	درجة الموافقة
1	تحديد مسؤوليات كلّ طرف من أطراف التعاقد	التكرار	2	17	51	عالية
		النسبة%	2.9	24.3	72.9	
2	تحديد نوعيّة المنتج	التكرار	2	27	41	عالية
		النسبة%	2.9	38.6	58.6	
3	تحديد جودة المنتج	التكرار	3	29	38	عالية
		النسبة%	4.3	41.4	54.3	
4	تحديد موعد تسويق المنتج	التكرار	3	4.3	4.3	عالية
		النسبة%	29	41.4	41.4	
5	تحديد كميّة المنتج	التكرار	5	30	35	عالية
		النسبة%	7.1	42.9	50.0	
6	تحديد مدّة العقد	التكرار	1	16	53	عالية
		النسبة%	1.4	22.9	75.7	
7	وضع حدٍّ أدنى لسعر المحصول لا يتمّ الإخلال به	التكرار	2	25	43	عالية
		النسبة%	2.9	35.7	61.4	
8	استلام المحصول وتسويقه	التكرار	1	11	58	عالية
		النسبة%	1.4	15.7	82.9	
9	الإنفاق على المنتج قبل تسويقه	التكرار	6	23	41	عالية
		النسبة%	8.6	32.9	58.6	
10	توفير مستلزمات الإنتاج	التكرار	1	11	58	عالية
		النسبة%	1.4	15.7	82.9	
11	الإشراف على زراعة المحصول	التكرار	2	25	43	عالية
		النسبة%	2.9	35.7	61.4	
12	توفير المشورة الفنيّة للمزارعين	التكرار	00	23	47	عالية
		النسبة%	0.0	32.9	67.1	

ولاختبار معنويّة درجة الموافقة على كلّ عبارةٍ من العبارات المتعلّقة بأهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد تمَّ استخدام اختبار (ولكوكسون) حول المتوسّط (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8) حيث كانت الفرضيّة الصفريّة والبديلة لكلّ عبارةٍ على النحو التالي:

الفرضيّة الصفريّة: متوسّط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويّاً عن متوسّط المقياس(2)

مقابل الفرضيّة البديلة: متوسّط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويّاً عن متوسّط المقياس(2)

وتبيَّن من خلال تحليل البيانات أنَّ الدلالات المعنويّة المحسوبة أقلّ من مستوى المعنويّة 0.05 ومتوسّطات إجابات مفردات عيّنة الدراسة تزيد على متوسّط المقياس (2) لجميع العبارات المتعلّقة بأهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد، لذلك نرفض الفرضيّات الصفريّة لهذه العبارات ونقبل الفرضيّات البديلة لها، وحيث إنّ متوسّطات إجابات مفردات عيّنة الدراسة على هذه العبارات تزيد على متوسّط المقياس (2) فهذا يدلّ على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضيّة الفرعيّة المتعلّقة بأهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد تمَّ إيجاد المتوسّط العامّ لإجابات مفردات عيّنة الدراسة عن جميع العبارات المتعلّقة بهذه الفرضيّة واستخدام اختبار(Z) حول متوسّط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8) حيث كانت الفرضيّة الصفريّة والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضيّة الصفريّة: المتوسّط العامّ لدرجة الموافقة على العبارات المتعلّقة بأهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد لا يختلف معنويّاً عن متوسّط المقياس (2).

الفرضيّة البديلة: المتوسّط العامّ لدرجة الموافقة على العبارات المتعلّقة بأهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد يختلف معنويّاً عن متوسّط المقياس (2).

جدول (9) نتائج اختبار حول المتوسّط العامّ لإجابات أفراد عيّنة الدراسة على جميع العبارات المتعلّقة بأهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد

البيان	المتوسّط	الانحراف المعياريّ	إحصائي الاختبار	درجات الحريّة	الدلالة المحسوبة
أهمّ البنود التي يجب أن يتضّمنها العقد	2.6167	.26671	19.344	69	.000

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أنّ قيمة إحصائي الاختبار (19.344) بدلالة معنويّة محسوبة (0.000) وهي أقلّ من مستوى المعنويّة (0.05) لذلك نرفض الفرضيّة الصفريّة ونقبل الفرضيّة البديلة، وحيث إنّ المتوسط العامّ لإجابات مفردات العيّنة (2.6167) وهو يزيد عن متوسّط المقياس (2)، فهذا يشير إلى وجود أهمّ البنود التي يجب أن يتضمّنها العقد وهذه ذكرت بالجدول رقم (8).

ثامناً: أثر البيانات الشخصيّة على وضع الحيازة الزراعيّة:

لاختبار ما إذا كانت هناك فروقٌ ذات دلالة إحصائيّة بين إجابات أفراد العيّنة على الحيازة الزراعيّة تعزى إلى البيانات الشخصيّة تمَّ استخدام اختبار (مربع كاي)، فجاءت النتائج كما في الجدول رقم (10) حيث كانت:

الفرضيّة الصفريّة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة بين إجابات مفردات العيّنة عن الحيازة الزراعيّة تعزى إلى البيانات الشخصيّة.

الفرضيّة الصفريّة: توجد فروقٌ ذات دلالة إحصائيّة بين إجابات مفردات العيّنة عن الحيازة الزراعيّة تعزى إلى البيانات الشخصيّة.

جدول (10) نتائج اختبار مربع كاي حول أثر البيانات الشخصيّة على وضع الحيازة الزراعيّة.

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحريّة	الدلالة المعنويّة
أثر العمر على وضع الحيازة الزراعيّة	.678	4	.954
أثر عدد أفراد الأسرة على وضع الحيازة الزراعيّة	11.537	6	.073
أثر المستوى التعليميّ على وضع الحيازة الزراعيّة	8.272	6	.219
أثر المهنة على وضع الحيازة الزراعيّة	5.662[a]	4	.226

من الجدول رقم (10) نلاحظ الآتي:

1. قيمة إحصائي الاختبار لأثر العمر على وضع الحيازة الزراعيّة (0.678) بدلالة معنويّة (0.954) وهي أكبر من مستوى المعنويّة (5%)؛ لذلك لا نرفض الفرضيّة الصفريّة، وهذا يدلّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين إجابات مفردات العيّنة على الحيازة الزراعيّة تعزى إلى العمر.
2. قيمة إحصائي الاختبار لأثر عدد أفراد الأسرة على وضع الحيازة الزراعيّة (11.537) بدلالة معنويّة (0.073)، وهي أكبر من مستوى المعنويّة (5%) لذلك لا نرفض

الفرضيّة الصفريّة، وهذا يدلّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين إجابات مفردات العيّنة على الحيازة الزراعيّة تعزى إلى عدد أفراد الأسرة.

3. قيمة إحصائي الاختبار لأثر المستوى التعليميّ على وضع الحيازة الزراعيّة (8.272) بدلالة معنويّة (0.219) وهي أكبر من مستوى المعنويّة (5%) لذلك لا نرفض الفرضيّة الصفريّة، وهذا يدلّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين إجابات مفردات العيّنة على الحيازة الزراعيّة تُعزى إلى المستوى التعليميّ.
4. قيمة إحصائي الاختبار لأثر المهنة على وضع الحيازة الزراعيّة (5.662) بدلالة معنويّة (0.226) وهي أكبر من مستوى المعنويّة (5%) لذلك لا نرفض الفرضيّة الصفريّة وهذا يدلّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين إجابات مفردات العيّنة على الحيازة الزراعيّة تعزى إلى المهنة.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدَّم يتّضح أنّ الزراعة التعاقديّة تُعدّ ضرورة تفرضها التنمية الزراعيّة، والواقع العلميّ، ومقتضيات الحال في العديد من الأعمال ذات العلاقة بالمنتجات الزراعيّة النباتيّة، والثروة الحيوانيّة، والصناعات المصاحبة لهما، فهي تمثّل أحد أهمّ أشكال التطوير الزراعيّ المستدام والمنظَّم، حيث تتعدّد المجالات التي يُمكن أن تُساهم الزراعة التعاقديّة في معالجة جوانب ضعفها وقصورها، وتطوير مجالات نظم تسويق منتجاتها الزراعيّة، وبالتالي تحقّق فوائد للمتعاقدين، وأيضاً تحقّق الكثير من المزايا على الصعيد المحليّ، والمجتمعيّ، والبيئيّ، وبخاصّةٍ في الدول النامية.

وقد تضمَّنت هذه الدراسة موضوع الزراعة التعاقديّة التي أصبحت بحسب تجارب العديد من الدول، الركيزة الأكثر فاعليّةً في تطوير إنتاج الأراضي الزراعيّة، والمحافظة عليها، وتحقيق التنمية الزراعيّة المستدامة، بهدف التعريف بمفهومها، وإبراز أهمّ مميزاتها، وسبل نجاحها، وأيضاً استعراض بعض التجارب الناجحة لدول تطبّق نظام الزراعة التعاقديّة، وفي هذا الشأن تمَّ توزيع استمارة استبانة على عيّنة من الحائزين الزراعيّين في بلديّة الزاوية الجنوب، لمعرفة آرائهم حول هذا الموضوع، وقد ذكرت في متن البحث العديد من النتائج التي تمّ التوصّل إليها نوجزها هنا مع ذكر بعض التوصيات والمقترحات:

أوّلاً: النتائج:

في ضوء الأهداف والتساؤلات التي انطلقت منها الدراسة، ومن خلال ما تضمّنته محاورها الثلاثة من وصفٍ وتحليلٍ للبيانات يمكن تسجيل النتائج التالية:

1. أكدّت تجارب بعض الدول على أنّ الزراعة التعاقديّة تمثّل النظام الأكثر نجاحاً للمحاصيل والمنتجات الزراعيّة النباتيّة والحيوانيّة، حيث تساعد على تحسين إنتاجيّة المحاصيل الزراعيّة، وتُسهِّل عمليّة النفاذ إلى أسواق السلع الزراعيّة المحليّة، والخارجيّة، ومن ثمّ زيادة دخول المزارعين، وزيادة فرص نجاح الزراعة التعاقديّة.
2. من خلال تحليل الخصائص والمتغيّرات الشخصيّة لأفراد عيّنة الدراسة تبيَّن أنّ الفئات العمريّة الأكبر من 25 سنة تفوق نسبتها تسعة أعشار عيّنة الدراسة، وتبيَّن أنّ أفراد عيّنة الدراسة ممّن عدد أسرهم أقلّ من خمسة أفراد يشكّلون نسبة 59%، وأنّ جميع أفراد عيّنة الدراسة قد تحصَّلوا على مستويات تعليميّة تباينت بين 10% أساسي، و61% متوسّط، و23% عالٍ، و6% دراسات عليا، وأنّ نسبة 83% منهم يعملون في وظائف أخرى إلى جانب قيامهم ببعض الأعمال الزراعيّة، وأنّ نسبة الذين يعملون بالزراعة فقط منخفضة جدّاً لم تتجاوز 9%، في حين أنّ مساكن أكثر من تسعة أعشارهم تقع داخل حيازاتهم الزراعيّة، وبناءً على ذلك فإنَّ توزيع خصائص عيّنة الدراسة بهذا الشكل يشجّع على قيام الزراعة التعاقديّة ونجاحها بالمنطقة.
3. تبيَّن أن الوضع الحيازيّ للأراضي الزراعيّة يُشجع على الاستثمار فيها، وتبنّي أساليب الزراعة التعاقديّة، لكون ملكيّة عدد كبير منها بنسبة الثلثين تقريباً هي ملكيّة خاصّة، وبأقلّ من الثُلث بقليل هي ملكيّة مع الأسرة، وبنسبة قليلة جداً مع شريكٍ آخر، كما تبيَّن أيضاً أنَّ الحيازات الزراعيّة لحوالي نصف عيّنة الدراسة تزيد مساحتها على خمسة هكتارات، فالمساحات الكبيرة للحيازات الزراعية غالباً ما تمنح مالكيها فرص التمتّع بقدرٍ مناسبٍ من الفرص الاقتصاديّة والقدرة الإنتاجيّة، في حين أنَّ نظام الزراعة التعاقديّة سواء أكان لذوي الحيازات الزراعيّة الصغيرة، أم المتوسّطة، أم الكبيرة، يُعدَّ أحد أهمّ الأساليب العلميّة لإحداث نقلة نوعيّة في أوضاع الحائزين الزراعيّين الإنتاجيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والمعيشيّة.
4. إنّ أكثر من ثمانية أعشار عيّنة الدراسة مزارعهم مُستغلَّة في الإنتاج الزراعيّ، ونسبة

61.4% يستغلّونها في الإنتاج الزراعيّ المختلط (نباتيّ – حيوانيّ)، وبالرغم من أنّ أكثر من ثمانية أعشار الحيازات الزراعيّة يوجد بها بئر مياه، فإنّ قلّة الموارد المائية تصدَّرت أسباب عدم استغلال مساحة المزرعة بالكامل، التي وردت تنازليّاً بعد نقص الموارد المائيّة وتدهور خصوبة التربة، ونقص العمالة الماهرة، وقلة الموارد الماليّة.

5. سجَّل الذين لا يوجد لحيازاتهم الزراعيّة أيّ دخل سنويّ نسبة عالية بلغت 41.4%، وهذا في الغالب بسبب أنّ أغلب أفراد عيّنة الدراسة يعملون بمهنٍ أخرى، كما تبيّن عدم وجود دعم مصرفيّ لأكثر من ثلاثة أرباع عيّنة الدراسة، وغياب دور المرشد الزراعيّ عن أكثر من ثُلثي عيّنة الدراسة، وضعف دور الجمعيّات الزراعيّة وعدم قيامها بدورها الرئيس المنوط بها، وعدم امتلاك وسيلة نقل وتسويق للمنتجات الزراعيّة لحوالي ثُلثي أفراد عيّنة الدراسة؛ ويشجّع ارتفاع النسب بهذا الشكل على الدخول في الزراعات التعاقديّة وما ستضيفه من دخلٍ للحائزين الزراعيّين.

6. تبيَّن أنّ أكثر من أربعة أخماس أفراد عيّنة الدراسة بنسبة 85.7% لم تكن لديهم معرفة سابقة بالزراعة التعاقديّة، وجاء الذين لا يمارسون في مزارعهم أيّ نوع من أنواع الزراعات التعاقديّة بنسبة قريبة جداً منها بلغت 84.3%، في حين أجاب أكثر من تسعة أعشارهم وبنسبة بلغت 91.4% بأنّهم يشجّعون على ممارسة الزراعة التعاقديّة، ونسبة 92.9% منهم أجاب بأنّ الزراعة التعاقديّة مهمّة، وعند حوالي 91.4% أنّها ستسهم في تطوير قطاع الزراعة.

7. نتائج اختبارات درجات الموافقة على العبارات المتعلّقة بأهمّ مميزات الزراعة التعاقديّة، والعبارات المتعلقة بأهمّ البنود التي تتضمّنها عقود الزراعة التعاقديّة، جاءت بدرجة موافقة عالية وأنّها تناسب رغبات الحائزين الزراعيّين، وهذه الدرجة مهمّة وتشير إلى وجود العديد من المميّزات للزراعة التعاقديّة.

8. من شأن التطوّرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وتطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافيّة ونظام تحديد المواقع الجغرافيّة أن تسهم في دفع عجلة الإنتاجيّة الزراعيّة.

9. من أهمّ متطلّبات تفعيل نظم الزراعة التعاقديّة تسهيل إبرام العقود، وإتاحة البيانات والمعلومات، وتعزيز آليّات إنفاذ العقود وتسوية النزاعات.

10. الزراعة التعاقديّة تتيح فرصاً لقيام زراعةٍ أكثر كفاءةً في استخدام الموارد، وفي مكافحة الآفات، وأنسب للأرض، وأكثر تشجيعاً لأنماط الإنتاج المستدامة التي تحقق الأمن الغذائيّ، وتلبّي احتياجات الأجيال الحاليّة والمستقبليّة.

ثانياً: التوصيات:

للاستفادة من وجود اتّجاه إيجابيّ لدى الحائزين الزراعيّين نحو الزراعة التعاقديّة، نوصي بالآتي:

1. نشر الوعي الثقافيّ بين الحائزين الزراعيّين، وإرشادهم بأهميّة دور الزراعة التعاقديّة في تحسين أوضاعهم المعيشيّة، وتحقيق التنمية المكانيّة المستدامة.
2. أن يعمل القائمون بإدارة شؤون الموارد الزراعيّة على تهيئة البيئة التنظيميّة، والتشريعيّة، والمؤسّسيّة الكفيلة بتحقيق ضمانات الالتزام بالعقود، وتوفير آليّات مناسبة للتوفيق والتحكيم، لدعم وتشجيع وتحفيز المزارعين والمشترين، بالدخول في هذا النوع من الزراعات.
3. تفعيل دور الجمعيات التعاونيّة الزراعيّة للقيام بدورها الإشرافيّ، والترويج لممارسة الزراعة التعاقديّة على مختلف المنتجات الزراعيّة، والربط بين المتعاقدين، وتشجيع الشركات التصديريّة والتصنيعيّة على إقامة نظم الزراعة التعاقديّة لشراء المنتجات الزراعية المحليّة.
4. توفير قاعدة بيانات عن الحائزين الزراعيّين الممارسين للزراعة التعاقديّة، وتحديثها دوريّاً.
5. الاستثمار في المناطق الريفيّة، فمن شأنه توفير بنية تحتيّة ريفيّة أفضل مثل: الطرقات، والأسواق، ومرافق التخزين، وخدمات الاتّصال، والتوسّع في تقديم مختلف الخدمات بدعم التعليم وتنمية المهارات، وكلّ ذلك يشجّع سكان الأرياف على الرغبة في العيش بها وعدم الهجرة منها، ويوفّر لهم فرصاً للعمل داخلها.
6. تبنّي الدولة من خلال قنواتها المتعدّدة سواء أكانت المصارف الزراعيّة، أو الجمعيات الزراعيّة التعاونيّة، أو الشركات الخاصّة وغيرها مثلَ هذا النوع من الزراعات.

ثالثاً: المقترحات:

من المقترحات التي نرى أنّها ستسهم بإذن الله في دعم ونجاح الزراعة ببلدية الزاوية الجنوب ما يلي:

1. إعادة تفعيل دور عمل الجمعيّات التعاونيّة الزراعيّة، والتوسّع في إنشاء المصارف الزراعيّة لتمويل المزارعين.
2. تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعيّ، والتقليل من حجم الواردات الزراعيّة للمنتجات التي بالإمكان التعاقد على زراعتها محليّاً، وزيادة معدّلات التصدير وهو ما ينعكس على زيادة دخول الدولة.
3. إجراء مزيدٍ من البحوث الزراعيّة الموجَّهة نحو تلبية احتياجات أصحاب الحيازات الزراعيّة فيما يخصّ الزراعات التعاقديّة.
4. تنفيذ برامج إرشاديّة زراعيّة ذات صلة باحتياجات السوق، والأعمال التجاريّة، لزيادة معارف المزارعين الخاصّة بأسلوب الزراعة التعاقديّة.
5. التوزيع الجغرافيّ لمواقع جميع ما يُعنى بالشأن الزراعيّ من إدارات، ومراكز، ومصارف، وجمعيّات تعاونيّة زراعيّة، وغيرها يكون خارج المدن، ويتوزَّع في مواقع يَسهُل على الحائزين الزراعيّين الوصول إليها، والاستفادة من خدماتها.
6. إنشاء معهد متخصّص لتدريس علوم الزراعة النباتيّة والثروة الحيوانيّة ببلدية الزاوية الجنوب.
7. إنشاء مراكز تُعنى بالزراعة التعاقديّة كإطارٍ مؤسّسيّ تنظيميّ مهمّته الترويج لنظم الزراعة التعاقديّة، والمتابعة، والتنظيم، والتقييم، والتعامل مع المزارعين والمشترين المتعاقدين معهم، والعمل على معالجة جوانب القصور في نظام الزراعة التعاقديّة.

المصادر والمراجع:

- فايد، أمل عبد الرسول أحمد، و حرحش، مها السيد عبد الحفيظ، (2016)، **الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر بالنوبارية**، مجلّة حوليّات العلوم الزراعيّة، مجلّد 54، العدد 3.
- الأمم المتّحدة، الجمعيّة العامّة، تقرير: **الحقّ في الغذاء**، أغسطس2011.
- الأمم المتّحدة، المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، تقرير: **التكنولوجيا الكفيلة بالتّصدي للتحدّيات في مجالات مثل الزراعة والمياه**، جينيف، 2011.
- الأمم المتّحدة، منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، **الزراعة التعاقديّة من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال**، الرياض، السعودية، 2016.
- الأمم المتّحدة، منظّمة الأغذية والزراعة، **الخطوط التوجيهيّة لعمليّات الزراعة التعاقديّة المسؤولة**، روما، إيطاليا، 2013.
- الأمم المتّحدة، منظمة الأغذية والزراعة، **الزراعة التعاقديّة من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاعات الأعمال**، تجربة بنك التنمية الآسيويّ في الصين، روما ومانيلا: الفاو وبنك التنمية الآسيويّ، 2016.
- الأمم المتّحدة، منظمة الأغذية والزراعة، تقرير: **حالة انعدام الأمن الغذائيّ في العالم** 2012.
- العكف، جاد الله عليّ، و الظهيري، إبراهيم عليّ، (2023)، **الزراعة التعاقديّة في بلدية جالو – رؤية تنمويّة للمزارع شبه الحضريّة**، مجلّة العلوم الزراعيّة والبيئيّة والبيطريّة (JAEVS) المجلّد7، العدد2.
- خلف الله، مصطفى عبد السلام الشيباني، (2014)، **استخدامات الأرض في شعبيّة الزاوية – ليبيا (دراسة جغرافيّة)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
- دراز، سامي محمّد عبدالحميد، (2020)، **الوضع الراهن للزراعة التعاقديّة لمحصول الذّرة بمحافظة البحيرة**، مجلّة الاقتصاد الزراعيّ والعلوم الاجتماعيّة، مجلد11، العدد 12.

- مجموعة البنك الدوليّ، تقرير: التنمية في العالم 2008، (**الزراعة من أجل التنمية**)، البنك الدوليّ للإنشاء والتعمير، واشنطن، 2008.
- معهد التخطيط القوميّ بجمهورية مصر (INB)، (2019)، **الزراعة التعاقديّة كمدخل للتنمية الزراعيّة المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** رقم 310، أكتوبر 2019.
- النمر، هدى صالح، وآخرون، (2019)، **الزراعة التعاقديّة كمدخل للتنمية الزراعيّة المستدامة في مصر**، معهد التخطيط القوميّ، مصر، 2019.
- الهيئة الوطنيّة للمعلومات والتوثيق، (1995)، إدارة الإحصاء والتّعداد، **نتائج حصر الحائزين الزراعيّين وحيازاتهم الزراعيّة**، منطقة الزاوية، 1995.
- الهيئة الوطنيّة للمعلومات والتوثيق، (2007)، مصلحة الإحصاء والتعداد، **النتائج النهائيّة للتعداد الزراعيّ**، 2007.

- http://contractcenter.arc.sci.eg/Home/about (25/9/2023).
- https://www.fao.org/in-action/contract-farming/background/what-is-contract-farming/en/ (05/10/2023).
- J. Agric. Economic and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.3 (7), July 2012.
- The World Bank Group, Contract Farming, No Ten Umber, 344, 2014.
- World Bank Group, Contract Farming, Trade and Competitiveness Global Practic, 2014.
- https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/